



الشركات شبه العسكرية شركات استثمارية أم شركات للقتل المأجور؟

حوار مع LLaMa, ChatGPT, YOU-ChatGPT

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه
تصدر إلكترونياً عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية
وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة تحرير المجلة

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرح: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد امحمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية - موريتانيا.
- الدكتور فؤاد بن حدو: جامعة الشهيد أحمد زبانتة، غليزان - الجزائر.

أسرة تحرير المجلة

- رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير
مساعرو التحرير:
- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم إلكترونية.
 - الأستاذة آلاء ديدح / مراجعة - ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.
 - الأستاذة جمانة محمد مراد / مراجعة لغوية - مدرسة اللغة العربية في ثانويات حماة.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني: Kantakji-tech

رؤية المجلة

منصة علمية تجمع الخبراء وأصحاب الأقلام الواعدة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

سعيًا نحو اقتصاد رشيد وعادل

وسعيًا نحو تفعيل الإفصاح والشفافية لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة. وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.



GIEM SOCIETY

مجتمع في واتساب



مجتمع GIEM مجموعة تخصص
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
على واتساب تعنى بالإجابة عن
أسئلة واستفسارات حول قضايا تهم
الاقتصاد الإسلامي وعلومه.
يمكن الانضمام تلقائيًا؛ بمسح الرمز في
الصورة المبينة، أو بالضغط على الرابط:

[https://chat.whatsapp.com/
ECEGdsrliQj6DvDdYvnbik](https://chat.whatsapp.com/ECEGdsrliQj6DvDdYvnbik)

فهرس المحتويات

- ٣ رؤية المجلة.
- ٤ فهرس المحتويات.
- ٧ لوحة رسم: زينة الزهرات
بريشة محمد حسان السراج
- ٨ الشركات شبه العسكرية شركات استثمارية أم شركات للقتل المأجور؟
ChatGPT-YOU ,ChatGPT ,LLaMa حوار مع
د. سامر مظهر قنطقجي
- ١٨ لماذا لا تستقر الليرة السورية؟
ChatGPT
- ١٩ الحرب الروسية – الأوكرانية.....
والخطأ الحاسبي الذي أعلنت عنه وزارة الدفاع الأمريكية
جهينة حبيب الحاج حمود
- ٢٨ الأسلحة الكيماوية تحيل السلاح النووي إلى التقاعد
د. محامي منير محمد طاهر الشواف
- ٣١ فلسفة المال في الإسلام ودورها في التنمية المجتمعية.....
عبد الهادي اباحمو
- ٣٥ مدخل في فهم الذكاء الاصطناعي.....
د. فادي محمد الدحدوح
- ٣٨ كيف تتم سرقة المستثمرين المتمرسين؟.....
شركة تباع ب ٤٠٠ مليون دولار وتخسر ٣ مليار دولار
ياسر فني
- ٤٧ دور البحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي في مواجهة تحديات التحول الرقمي.....
د. هيام سامي الزعبي
- ٥٠ Risks Associated to Cybercrimes
Dr. AbdelGadir Warsama
- ٥٢ إيطاليا تفرض ضريبة غير متوقعة على أرباح البنوك بنسبة ٤٠٪ وتوتر في الأسواق المالية.....
يورونيوز

٥٥العقد الإلكتروني وتطبيقاته المعاصرة.

ابراهيم بوحمرة

٦١هدية العدد: كتاب معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام.

الجزء الأول

تأليف: علاء الدين علي بن محمد الطرابلسي

تحقيق: حمزة عبد الرحمن عميش

٦٢هدية العدد: كتاب معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام.

الجزء الثاني

تأليف: علاء الدين علي بن محمد الطرابلسي

تحقيق: حمزة عبد الرحمن عميش

شروط النشر

- * تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإسلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتائجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- * تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإسلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- * تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- * المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- * ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- * يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقياً أو إلكترونياً بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- * توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: [رابط](#).
- * لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة [موقعها](#)، أو التفاعل على صفحتها على [الفيسبوك](#)؛ حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- * قواعد النشر: - تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، - عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (ونصح بالاستعانة بالرابطة)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (ونصح بالاستعانة بالرابطة)، - يجب أن يكون المقال خالياً من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقاً بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص - العناوين الفرعية والرئيسة تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال - الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ - ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل علامات الترقيم فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

لوحة رسم: زينة الزهرات



بريشة محمد حسان السراج
دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية



الشركات شبه العسكرية

شركات استثمارية أم شركات للقتل المأجور؟

حوار مع LLaMa, ChatGPT, YOU-ChatGPT

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية



@ FB , Linkln , Youtube

إن الموارد البشرية عنصر أساس في أي اقتصاد، وهي قوام الحياة، وقد عرّف العالم منذ الأزل العمل الفردي والعمل الجماعي، ومن تلك الأعمال برزت أعمال القتل والسلب الفردية والجماعية، إلا أن الملفت للنظر تطور هذه الأعمال لتصبح شركات مرخصة ضمن القانون، أو على أساس الأمر الواقع، وقد جرى تصنيفها بتصنيفات مختلفة، أشدها الإرهاب، ثم بدئ بالاستعانة بها لتنفيذ أعمال قذرة تصل إلى حد القتل والسلب وغيرها.

اخترت أن يكون مقالنا لهذا الشهر أشبه بتحقيق صحفي، أطرافه: استقصاء ما تنتجه برامج الذكاء الصناعي؛ من خلال استضافة أنظمة مثل LLaMa¹ الذي أصدرته شركة Meta مؤخراً، ونظام ChatGPT الشهير، ونظام ChatGPT² من YOU المغمور. إضافة لبعض الصحف والقنوات كمصادر للمعلومات.

¹ LLaMa created by Meta AI and brought to life by the Perplexity team

² ChatGPT روبوت محادثة طوّرتة Open AI وأُطلق في نوفمبر ٢٠٢٢. وهو مبنيّ على نماذج اللغات الكبيرة وضُبط بدقة باستخدام تقنيات التعلم المراقب والتعليم المدعوم.

تغيّر العقلية القتالية :

تعدُّ التطورات التي زادت وتيرتها في العقود الأخيرة هي الأكثر غرابة، فمع انتشار رقعة الحروب، تم تبني (الحروب بالوكالة)، حيث لم تعد الجيوش وسيلة الحرب المفضلة، بل صار يتم استئجار مجموعات قتالية تشكل عصابة فيما بينها، أو مجموعة يجمعها رابط عقائدي (الإيديولوجيا¹)، أو رابط مادي (القرصنة²)؛ بغرض قتل الناس والتشجيع بهم، وقد سرى ذلك بين أغلب الدول التي تخلت عن وطنيتها باللجوء لهذا النهج العسكري، كل ذلك تُبرره المصلحة، ولعل ما يجري في النيجر الآن يدلُّ على تحالفات غريبة بين تنظيمات مصنفة إرهابية والدول التي صنفتها بهذه الصفة، إنها حرب المصالح.

الاستئجار على القتل :

كان السؤال الأول موجه لـ YOU-ChatGPT حول أحكام (الاستئجار على القتل)، فرد قائلاً: "يعتبر الاستئجار على القتل من القضايا الجنائية، تتعلق بتوظيف شخص آخر للقيام بجريمة قتل بدلاً من الشخص الذي يرتكب الجريمة. ويعتبر الاستئجار على القتل جريمة خطيرة وجرم معروف في العديد من الأنظمة القانونية حول العالم.

وتختلف أحكام الاستئجار على القتل من بلد إلى آخر وتعتمد على التشريعات الجنائية المعمول بها. وعادة يُعاقب الشخص الذي يقوم بتأجير شخص آخر للقيام بجريمة القتل بالعقوبة نفسها التي سيتعرض لها القاتل الفعلي. وقد يتم تصنيف الشخص الذي يستأجر قاتلاً على أنه مشارك أو شريك في الجريمة".

¹ الفايكنغ هم مجموعة من المحاربين والتجار البحريين النرويجيين والدنماركيين والسويديين الذين عاشوا في الفترة بين القرن الثامن والقرن الحادي عشر. كانوا يعرفون بشجاعتهم وجرأتهم في المعارك وكذلك بمهاراتهم في الإبحار والتجارة. قام الفايكنغ بالهجمات على السواحل الأوروبية والجزر، حيث قدموا بسفنهم الشهيرة التي تعرف بالدراكار ونفذوا عمليات نهب واستيطان.

وقد تميز الفايكنغ بثقافتهم الفريدة، وكان لديهم إيمان بالآلهة النوردية وكانوا يؤمنون بالفالهاالا (قاعة الأبطال) في الآخرة. قاموا برحلات استكشافية بعيدة وأسسوا تجمعات في مناطق بعيدة مثل آيسلندا والمناطق البحرية الأخرى في شمال الأطلسي.

يُشير مصطلح "الفايكنغ" أيضاً إلى الثقافة والتراث النوردي بشكل عام، وهو يعتبر جزءاً مهماً من تاريخ الشمال الأوروبي. يتميز تراث الفايكنغ بالشعرية الأدبية والتصاميم الفنية المعقدة والحكايات الأسطورية التي تنتمي إلى الثقافة النوردية. المصدر: YOU ChatGPT4.

² القرصنة هي عملية سرقة أو عنف جنائي يقوم بها القراصنة المتجهون بالسفن أو القوارب على سفينة أخرى أو منطقة ساحلية، عادةً بغرض السرقة. يمكن أن تشمل القرصنة عمليات مثل الاحتجاز غير القانوني والعنف والنهب. القرصنة تعتبر جريمة جنائية وتعاقب عليها القوانين الدولية والمحلية. المصدر: YOU ChatGPT4.

لقد أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صفات زمان هو زماننا بالضبط، ويبدو أن هذه العصابات هي أداتها، فقال عليه الصلاة والسلام: (يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يُسْتَحَلُّ فِيهِ السُّحْتُ بِالْهَدِيَّةِ وَالْقَتْلُ بِالْمَوْعِظَةِ، يُقْتَلُ الْبَرِيُّ لِيَتَّعِظَ بِهِ الْعَامَّةُ).

ماهية الشركة العسكرية الخاصة :

كان السؤال الثاني موجهاً إلى LLaMa (حول تعريف الشركة العسكرية الخاصة)، فأجاب قائلاً:

الشركة العسكرية الخاصة (A private military company (PMC) أو الشركة العسكرية والأمنية الخاصة (PMSC) هي شركة خاصة تقدم خدمات قتالية أو أمنية مسلحة لتحقيق مكاسب مالية. وتشير الشركات العسكرية الخاصة إلى موظفيها على أنهم "متعاقدون أمنيون" أو "متعاقدون عسكريون خاصون". تتخصص الشركات العسكرية الخاصة في توفير القوات القتالية والحماية، ويتراوح عملها من إدارة مهام تدريبية صغيرة الحجم إلى توفير القتال. وتشمل مزايا التعاقد مع شركات عسكرية خاصة؛ الاستعانة بمصادر خارجية فعالة من حيث التكلفة والتي تبدو بديلاً غير مكلف لجيش كامل النضج. ومع ذلك، فإن الشركات العسكرية الخاصة مثيرة للجدل إلى حد كبير، وقد تم حظر استخدامها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة للمرتزقة منذ عام ٢٠٠١.

مستقبل الجيوش والشركات الأمنية :

وعن (مستقبل الجيوش والشركات الأمنية)، أجاب LLaMa :

يُعدُّ مستقبل الجيوش مقابل الشركات الأمنية موضوعاً معقداً ومتعدد الأوجه، وهناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على التوازن بين هذين النوعين من المنظمات، بما في ذلك التطورات التكنولوجية، وتغيير مشهد التهديدات، وتطور القيم المجتمعية.

وفيما يلي بعض الاتجاهات والتطورات المحتملة التي يمكن أن تشكل مستقبل الجيوش والشركات الأمنية :

١ . التحول من القوة العسكرية التقليدية إلى التهديدات غير التقليدية: في الماضي، كانت الجيوش

تركز بشكل أساسي على الحرب التقليدية والدفاع ضد الدول القومية الأخرى. ومع ذلك، فإن طبيعة

الصراع تتغير، والعديد من البلدان تواجه الآن تهديدات غير تقليدية مثل الإرهاب والهجمات

الإلكترونية والأوبئة. قد تكون شركات الأمن مجهزة بشكل أفضل للتعامل مع هذه الأنواع من التهديدات، لأنها غالباً ما تتمتع بخبرة وتقنية متخصصة.

٢. **خصخصة الخدمات العسكرية:** في الوقت الذي تواجه فيه الحكومات قيود الميزانية والأولويات المتغيرة، فإنها قد تعتمد بشكل متزايد على شركات الأمن الخاصة لتقديم خدمات عسكرية معينة. يمكن أن يشمل ذلك الدعم اللوجستي والتدريب وحتى العمليات القتالية. وقد بدأ هذا الاتجاه بالفعل، حيث تُوظف العديد من البلدان متعاقدين من القطاع الخاص في العراق وأفغانستان. وسيؤدي عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين الأدوار العسكرية والأمنية مع تطور طبيعة الصراع، إلى تولي الشركات الأمنية للمهام التي تؤديها الجيوش تقليدياً، وقد تتحمل الجيوش مسؤوليات كانت تتولاها في السابق شركات الأمن، مثل حماية البنية التحتية الحيوية أو توفير التدريب والخدمات الاستشارية.

٣. **التطورات التكنولوجية:** من المرجح أن تستثمر كل من الجيوش وشركات الأمن بشكل كبير في التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والطائرات بدون طيار والأسلحة المستقلة. حيث يمكن لهذه التقنيات أن تعزز فعالية وكفاءة العمليات العسكرية، لكنها تثير أيضاً تساؤلات أخلاقية وقانونية حول استخدام القوة.

٤. **الطبيعة المتغيرة للحدود والأقاليم:** مع ظهور العولمة والاتصالات الرقمية، أصبح مفهوم الحدود والأراضي متقلباً بشكل متزايد. قد يؤدي ذلك إلى ظهور تحديات جديدة لكل من الجيوش والشركات الأمنية، لأنها تتكيف مع عالم أكثر ترابطاً وديناميكياً.

٥. **زيادة التركيز على حقوق الإنسان والمساءلة:** مع تطور القواعد والمعايير الدولية، قد يكون هناك مزيد من التدقيق في أنشطة كل من الجيوش والشركات الأمنية. يمكن أن يشمل ذلك لوائح أكثر صرامة، وزيادة الشفافية، وتوقعات أعلى للمساءلة والامتثال لحقوق الإنسان.

٦. **تنامي دور المرأة في الجيش:** مع استمرار تغير الأدوار والقوالب النمطية للجنسين، قد نرى عدداً متزايداً من النساء العاملات في الشركات العسكرية والأمنية. يمكن أن يؤدي ذلك إلى وجهات نظر ومهارات ومقاربات جديدة للعمليات العسكرية والأمن.

٧. **المزيد من التعاون بين الجيوش والشركات الأمنية:** في المستقبل، قد نرى المزيد من التعاون بين الجيوش والشركات الأمنية، لا سيما في مجالات مثل مكافحة الإرهاب وحفظ السلام والإغاثة في حالات الكوارث. يمكن أن يشمل ذلك تدريبات وموارد مشتركة وعمليات منسقة. ويساعد هذا التعاون في التركيز على بناء القدرات والشراكات مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية. ويعزز هذا النهج التعاوني الاستقرار والمرونة على المدى الطويل.
٨. **زيادة الاعتماد على القوى المحلية:** مع زيادة الترابط بين الدول، قد تكون هناك حاجة أكبر للقوات المحلية للتصدي لتحديات إقليمية محددة. قد يشمل ذلك الشراكة مع الميليشيات الأصلية أو قوات الشرطة أو غيرهم من موفري الأمن المحليين.
٩. **تهديدات الأمن السيبراني:** مع تزايد اعتماد المجتمع على التقنيات الرقمية، ستحتاج كل من الجيوش وشركات الأمن إلى الاستثمار في تدابير الأمن السيبراني للحماية من القرصنة وخرق البيانات وأشكال أخرى من الاعتداء السيبراني.
١٠. **زيادة التركيز على الاستدامة والوعي البيئي:** مع تزايد القلق بشأن تغير المناخ، ستعرض كل من الجيوش والشركات الأمنية لضغوط لتقليل انبعاثات الكربون واعتماد ممارسات صديقة للبيئة. قد يشمل ذلك الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة، وتقليل النفايات والانبعاثات، وتنفيذ إدارة سلسلة التوريد المستدامة.
١١. **نماذج الأعمال المتطورة وتوحيد السوق:** من المرجح أن تشهد صناعة الأمن الخاص مزيداً من الاندماج، حيث تستحوذ الشركات الأكبر على شركات أصغر وتوسع عروض خدماتها. وفي الوقت نفسه، قد تستكشف الجيوش نماذج تمويل مبتكرة، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو تمويل رأس المال الاستثماري، لزيادة ميزانياتها والوصول إلى التقنيات الجديدة. باختصار، من المحتمل أن يتشكل مستقبل الجيوش مقابل شركات الأمن من خلال مجموعة من العوامل، بما في ذلك التطورات التكنولوجية، وتغيّر مشهد التهديدات، وتطور الأعراف الاجتماعية. في حين أنه قد يكون هناك بعض التداخل بين الاثنين، فإن كل نوع من التنظيمات يجلب نقاط قوة وقدرات فريدة.

ومن خلال العمل معاً والتكيف مع هذه التغيرات، يمكن للجيش والشركات الأمنية لعب أدوار حاسمة في الحفاظ على الأمن والاستقرار العالميين.

وتم توجيه السؤال نفسه للـ **YOU-ChatGPT**، فأجاب:

إن مستقبل الجيوش والشركات الأمنية موضوع يثير الكثير من النقاشات. ونشهد في العصر الحديث، زيادة في استخدام الشركات الأمنية الخاصة في العمليات الأمنية والدفاعية بجانب القوات العسكرية التقليدية. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل، لكنه قد يشهد تغيرات وتحديات معينة.

التعاون والتكامل: من الممكن أن يشهد المستقبل تعاوناً وتكاملاً أعمق بين الجيوش والشركات الأمنية. يمكن أن تتعاون الشركات الأمنية مع الجيوش في تقديم الخبرات والمهارات الخاصة، وتوفير التكنولوجيا والمعدات المتقدمة، وذلك لتعزيز القدرات العسكرية والأمنية.

التحديات الأمنية: من الجوانب المهمة في هذا الصدد، ضمان توفير الحماية الكافية للمواطنين والمصالح الوطنية، وذلك باستخدام الجيوش والشركات الأمنية على حد سواء. ومع تطور التهديدات الأمنية، من المرجح أن يتطلب المستقبل توفير قدرات متطورة ونشطة لمواجهة التحديات الأمنية.

أكبر شركات الأمن الخاصة في العالم وأقواها:

و (حول أكبر وأقوى شركات الأمن الخاصة في العالم)، أجاب **LLaMa**:

هناك العديد من شركات الأمن الخاصة حول العالم التي توفر حراساً مسلحين وغير مسلحين بالإضافة إلى خدمات الخبراء للعملاء من القطاعين العام والخاص. تقدم هذه الشركات في المقام الأول خدمات الحراسة والدوريات، مثل الحراس الشخصيين، وكلاب الحراسة، وأمن المباني التجارية والسكنية، وأمن مواقف السيارات، وغيرها.

وفيما يلي بعض أكبر وأقوى شركات الأمن الخاصة في العالم:

– **G4S Secure Solutions**: أكبر شركة أمان في العالم من حيث الإيرادات التي حققتها

العام الماضي بلغت ٩.٧٦ مليار دولار أمريكي. وهي شركة خدمات أمنية بريطانية متعددة الجنسيات مقرها في لندن، إنجلترا. ولديها عمليات في أكثر من ٩٠ دولة وأكثر من ٥٧٠.٠٠٠ موظف.

- **Securitas AB**: شركة أمنية سويدية تمتلك وتدير شركة الحماية **Protectas AG** في سويسرا وهي الشركة الأم لوكالة **Pinkerton Detective Agency**. لديها عمليات في أكثر من ٥٠ دولة وأكثر من ٣٧٠٠٠٠٠ موظف.
 - **Allied Universal**: شركة مقرها الولايات المتحدة تقدم خدمات الأمن والمراقبة والاستشارات والتحقيق. وهي موجودة في ٥٣ دولة حول العالم ولديها أكثر من ٢٥٠٠٠٠٠ موظف.
 - **Prosegur**: شركة أمنية خاصة متعددة الجنسيات يعمل بها ١٥٠٠٠٠٠ موظف منتشرة في أوروبا وآسيا وأوقيانوسيا وأمريكا اللاتينية. تأسست في إسبانيا عام ١٩٧٦ وهي شركة عالمية رائدة في صناعة الأمن الخاص.
 - **ADT Security Services**: شركة مقرها الولايات المتحدة توفر أنظمة الأمن الإلكتروني والحماية من الحرائق وخدمات مراقبة الإنذارات. تعمل في أكثر من ٣٥ دولة وأكثر من ٢٠٠٠٠٠ موظف.
 - **Control Risks**: شركة مقرها المملكة المتحدة توفر خدمات إدارة المخاطر والأمن وإدارة الأزمات للعملاء في جميع أنحاء العالم. تعمل في أكثر من ٤٠ دولة وأكثر من ٢٥٠٠٠ موظف.
 - **GardaWorld**: شركة كندية تقدم خدمات الأمن وإدارة النقد وخدمات استشارات المخاطر. لديها عمليات في أكثر من ٤٥ دولة وأكثر من ١٠٢٠٠٠٠ موظف.
 - **Brinks**: شركة أمنية أمريكية توفر النقل المسلح للممتلكات والبضائع الثمينة. تعمل في أكثر من ١٠٠ دولة ويعمل بها أكثر من ٦٠٠٠٠٠ موظف.
 - **Pinkerton**: شركة مقرها الولايات المتحدة تقدم خدمات إدارة مخاطر الشركات، بما في ذلك التحقيقات والاستشارات الأمنية وحماية التنفيذيين. لديها عمليات في أكثر من ١٠٠ دولة وأكثر من ٢٠٠٠٠ موظف.
 - **KBR**: شركة مقرها الولايات المتحدة تقدم خدمات الهندسة والمشتریات والبناء، فضلاً عن خدمات الأمن والدفاع. لديها عمليات في أكثر من ٤٠ دولة وأكثر من ٢٨٠٠٠٠ موظف.
- وفي سؤال حول اعتبار (داعش شركة عسكرية خاصة)، أجاب **LLaMa**:

لا تعتبر داعش ISIS (الدولة الإسلامية في العراق وسوريا) شركة عسكرية خاصة (PMC). لأنها جماعة جهادية متطرفة ظهرت في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين واكتسبت اهتماماً كبيراً بسيطرتها على الأراضي وتكتيكاتها الوحشية وأيديولوجيتها المتطرفة. تصنف على أنها منظمة إرهابية من قبل العديد من الدول والهيئات الدولية. من ناحية أخرى، فإن الشركات العسكرية الخاصة هي شركات تقدم خدمات قتالية أو أمنية مسلحة لتحقيق مكاسب مالية، وغالباً ما يتم التعاقد مع الحكومات أو الكيانات الأخرى. بينما تنخرط داعش في نزاع مسلح، تختلف دوافعها وعملياتها اختلافاً جوهرياً عن تلك التي تقوم بها الشركات العسكرية الخاصة.

وفي سؤال حول اعتبار (بلاك ووتر شركة عسكرية خاصة)، أجاب LLaMa:

Blackwater هي شركة عسكرية أمريكية خاصة (PMC) تأسست في عام ١٩٩٦ من قبل ضابط البحرية السابق إريك برينس. وتم تغيير اسمها إلى خدمات Xe في عام ٢٠٠٩ ثم إلى Academi في عام ٢٠١١. لديها عمليات في أكثر من ٥٠ دولة وأكثر من ٤٠٠٠ موظف. كانت بلاك ووتر قد قدمت دعماً تدريبياً لإنفاذ القانون، وحصلت على أول عقد لها من حكومة الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠ بعد ذلك. وخلال الحرب في العراق، كانت بلاك ووتر واحدة من عدة شركات أمنية خاصة تستخدم لحراسة المسؤولين وحراس الأمن والمنشآت العسكرية، وتدريب الجيش العراقي وقوات الشرطة، وتقديم دعم آخر للقوات المسلحة. القضايا القانونية والأخلاقية لشركة بلاك ووتر معروفة على نطاق واسع، وقد اتُهمت الشركة بارتكاب حوادث تؤثر سلباً على معركة كسب القلوب والعقول. وقد تورطت الشركة في عدة حوادث ألحقت الأذى بالمدنيين، مما أدى إلى مواجهة مسلحة بين الشركة والشرطة العراقية. وتعدُّ سمعة بلاك ووتر بين العراقيين سلبية للغاية، وقد اتُهمت الشركة بإثارة "برميل بارود" من الغضب.

وفي سؤال حول اعتبار (فاغنر شركة عسكرية خاصة)، أجاب LLaMa:

فاغنر هي شركة عسكرية خاصة (PMC) تعمل كمجموعة من الكيانات. يمكن للحكومات توظيف الشركات العسكرية الخاصة للخدمات الأمنية أو القتالية، وقد تم تعيين فاغنر من قبل الحكومة الروسية في العديد من المشاريع العسكرية والسياسية. والجماعة مملوكة للروسي يفغيني بريغوزين الذي تعرض للاغتيال منذ تسعينيات القرن الماضي. ظهرت فاغنر لأول مرة في أوكرانيا عام ٢٠١٤، عندما بدأ أن

جنوداً يرتدون زيّاً رسمياً غير مميز يساعدون القوات الموالية لروسيا في ضم الأراضي بشكل غير قانوني إلى روسيا. تعمل الجماعة أيضاً في سوريا، حيث اتُهمت بإعدام المدنيين وتعذيبهم وضربهم. تشعر حكومة الولايات المتحدة بالقلق بشأن مدى تدخل فاغنر في السياسات الداخلية للدول ذات السيادة، وانتهاك حقوق الإنسان، وتكثيف العمليات خارج أوكرانيا. خفضت إدارة بايدن تصنيف المخابرات السرية قائمة إن روسيا تعتمد على مجموعة فاغنر في أوكرانيا للتعنيد. كما تدرس الإدارة الأمريكية تصنيف فاغنر كمنظمة إرهابية. وقد استقال رئيس فاغنر في صفقة لإنهاء تمرد في يونيو ٢٠٢٣، وأسقطت التهم الجنائية الموجهة إليه.

وحول (قوات أحمد)¹، ذكرت قناة يورونيوز:

"كتيبة أحمد" الشيشانية تتبع الرئيس الشيشاني رمضان قديروف وقعت مع وزارة الدفاع الروسية للانضمام تحت لواء الجيش الروسي رسمياً، وهي قوات شيشانية مكونة من ٤ كتائب، شكلها الرئيس الشيشاني في ٢٦ يونيو/حزيران ٢٠٢٢، وتضم أكثر من ١٠٠٠٠ متطوعاً من المقاتلين الشيشان حصاراً، الذين سيعززون صفوف القوات الروسية في حربها على

أوكرانيا.

وحول (شركات الأمن الصينية الخاصة)، ذكرت

الانديبننت عربية:

تمثل شركات الأمن الصينية الخاصة² ذراع الصين في الخارج، حيث توفر خدمات الحراسة لا سيما في مواقع استخراج الموارد الطبيعية، وتحمي السفن في البحر من القرصنة.

ويقدر عددها بين ٢٠-٤٠ شركة منتشرة في ٤٠ دولة. يعود ظهورها الأول إلى ٢٠١٠ وأبرزها

HXZA, DeWe, FXG وزاد انتشارها خلال العقد الأخير لا سيما في آسيا وأفريقيا.



¹ يورونيوز، ١٤-٦-٢٠٢٣، رابط

² الانديبننت عربية

وحسب الاندبندنت عربية: لا يبدو أن الحكومة الصينية تسعى لتوظيفها في مهام قتالية حتى اللحظة، وقد تمنحها صلاحيات أكثر لتوسيع نفوذها العسكري والسياسي.

الإنفاق العسكري:

إن المناوشات القتالية والحروب المحدودة عبر شركات عسكرية خاصة مكلف، لكنه أقل تكلفة من خوض الحرب.

لقد ارتفع¹ الإنفاق الدفاعي في جميع أنحاء العالم العام الماضي بنحو ٤٪ بالقيمة الحقيقية إلى أكثر من ٢ تريليون دولار، وفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، وتحسن أداء أسعار أسهم شركات الدفاع أفضل من أداء سوق الأوراق المالية بشكل عام.

وإذا تم تنفيذ الالتزامات الدفاعية الجديدة وزيادة الإنفاق حسب المتوقع، فستولد أكثر من ٢٠٠ مليار دولار من الإنفاق الدفاعي الإضافي على مستوى العالم كل عام. ويمكن أن يكون أكثر من ذلك بكثير. تخيل أن البلدان التي تنفق حالياً أقل من ٢٪ من ناتجها المحلي الإجمالي سنوياً تلبي هذا المستوى، وأن الباقي سيزيد الإنفاق بمقدار نصف نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

إذاً سترتفع نفقات الدفاع العالمي بما يقرب من ٧٠٠ مليار دولار في السنة، وهذا بالنسبة لبعض استثمار. يلاحظ مما سبق تنامي دور الشركات الأمنية وشبه العسكرية عالمياً، وانحسار دور الجيوش النظامية، حيث باتت محلاً لاستثمار الموارد البشرية، وتشوه البعد الأخلاقي لهذه الشركات وانعدامه في أكثر الأحيان. جاء في السيرة أن أبا بكر بعث جيوشاً إلى الشام فخرج يمشي مع يزيد بن أبي سفيان وكان يزيد أمير ربع من تلك الأرباع فقال: (إني موصيك بعشر خلال:

((لا تقتل امرأة ولا صبياً ولا كبيراً هرمًا، ولا تقطع شجراً مثمرًا، ولا تخرب عامراً، ولا تعقرن

شاة ولا بغيراً إلا لما كله، ولا تعقرن نخلاً ولا تحرقه، ولا تغلغل ولا تجبن)) .

حماة (حماها الله) ٦ صفر ١٤٤٥ هـ الموافق ٢٢ آب أغسطس ٢٠٢٣ م

¹ The Economist, The cost of the global arms race, May 23rd 2023, BRUSSELS AND SAN FRANCISCO, [Link](#)

لماذا لا تستقر الليرة السورية؟

ChatGPT

استقرار العملة المحلية، مثل الليرة السورية، يتأثر بعدة عوامل اقتصادية وسياسية. في حالة الليرة السورية، هناك عدة أسباب لعدم استقرارها. من بين هذه الأسباب:

١. النزاع الداخلي والحرب: تعيش سوريا منذ عام ٢٠١١ حرباً أهلية مستمرة، وهذا يؤثر سلباً على الاقتصاد والاستقرار المالي. الحرب تسببت في تدمير البنية التحتية وتضرر القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يؤثر على القدرة التنافسية والإنتاجية للبلاد.

٢. العقوبات الاقتصادية: تفرض العديد من الدول عقوبات اقتصادية على سوريا بسبب النزاع الداخلي وانتهاكات حقوق الإنسان. هذه العقوبات تؤثر على العلاقات التجارية والاستثمارات، وتعيق النمو الاقتصادي وتؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية.

٣. نقص السيولة النقدية: يعاني النظام المصرفي السوري من نقص السيولة النقدية، مما يؤثر على القدرة على تلبية الاحتياجات المالية للسكان والشركات. هذا النقص يزيد من التضخم ويقلل من قوة الشراء للعملة المحلية.

٤. انخفاض الثقة الاقتصادية: الحرب والعقوبات ونقص السيولة النقدية تؤثر جميعها على ثقة السكان والمستثمرين في الاقتصاد المحلي والعملة المحلية. عندما يفقد الناس الثقة في الليرة السورية، يميلون إلى التحول إلى العملات الأجنبية، مما يضغط على قيمتها.

هذه العوامل وغيرها تشكل تحديات كبيرة لاستقرار الليرة السورية. لتحقيق استقرار العملة، يتطلب الأمر جهوداً متعددة بما في ذلك إصلاحات اقتصادية شاملة، وتعزيز الثقة الاقتصادية، وتحسين الأوضاع الأمنية والسياسية، وجذب الاستثمارات، وتعزيز التجارة الخارجية، وتوفير الدعم المالي اللازم للقطاعات الحيوية.

الحرب الروسية - الأوكرانية

والخطأ المحاسبي الذي أعلنت عنه وزارة الدفاع الأمريكية

جبهة حبيب الحاج حمود

ماجستير مصارف إسلامية

الحلقة (٢:١)

يشهد العالم اليوم فوضى عارمة تشمل جميع مناحي الحياة، الأمنية والسياسية والصحية والمناخية والاقتصادية، نتيجة الحروب والصراعات بين القوى الدولية - الإقليمية القائمة على توسيع مناطق النفوذ والسيطرة على الثروات. هذا الصراع الجيوسياسي يسبب للبشرية والإنسانية جمعاء عواقب خطيرة تُطال أمن واستقرار الشعوب والأوطان على حد سواء. ففي الوقت الذي لم ينهض العالم بعد من تداعيات أزمة جائحة كورونا الاقتصادية جرّاء الإقفال التام لنحو عامين، جاءت الحرب الروسية الأوكرانية لتزيد من طين المشكلة بلّة، وتخلق أزمة اقتصادية عالمية مضافة.

لا شك في أن الصراع الروسي - الأوكراني يُشكل ضربة للاقتصاد العالمي، حيث إنه من أخطر تداعيات هذه الأزمة المُستجدة، أنها ستعوق وتضر بالنمو وتطور العجلة الاقتصادية العالمية، وستزيد نسبة التضخم التي بدأت تشهدها بعض الدول الأوروبية والشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ارتفعت نسبة التضخم في السويد إلى ٦.١٪ والتي لم تشهدها منذ أكثر من ٣٠ عاماً، ومُرّجة للارتفاع أكثر. وحسب تقرير صندوق النقد الدولي في ١٧ مارس / آذار ٢٠٢٢، إن الآثار السلبية لهذه الأزمة سوف تتدفق من خلال ثلاث قنوات:

- القناة الأولى: إرتفاع أسعار السلع الأولية، كالأغذية والطاقة، الذي سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخل وإضعاف الطلب وهذا ما يشهده العالم اليوم.
- القناة الثانية: تصارع الاقتصاديات المجاورة بصفة خاصة الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد، وتحويلات العاملين في الخارج، كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين.

- القناة الثالثة: تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين، سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول، وتشديد الأوضاع المالية، وربما التحفيز على خروج النفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعدة.

وحسب ما قاله صندوق النقد الدولي في هذا التقرير فالذي يشهده العالم اليوم من جهة نظري كباحثة، بما أن روسيا وأوكرانيا من أكبر البلدان المنتجة للسلع الأولية، فقد أدت انقطاعات سلاسل الإمداد إلى إرتفاع الأسعار العالمية بصورة جنونية، ولاسيما أسعار النفط والغاز الطبيعي. كما شهدت تكاليف الغذاء قفزة في ظل المستوى التاريخي الذي بلغه سعر القمح، حيث تُسهم كل من أوكرانيا وروسيا بنسبة ٣٠٪ من صادرات القمح العالمية، وإن أكثر البلدان تأثراً بهذه التداعيات، هي البلدان التي لديها علاقات تجارية وسياحية ومالية. والارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والطاقة، سيدفع بالطبع إلى حدوث قلاقل في بعض المناطق والبلدان، من إفريقيا - جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية، إلى القوقاز وآسيا الوسطى، بينما من المحتمل زيادة انعدام الأمن الغذائي في بعض أنحاء إفريقيا والشرق الأوسط.

وقد تُفضي الحرب على المدى الطويل إلى تبديل النظام الاقتصادي والجيوسياسي العالمي من أساسه إذا حدث تحوّل في تجارة الطاقة، وأُعيدت تهيئة سلاسل الإمداد، وتجزأت شبكات المدفوعات، وأُعيدت البلدان التفكير في حيازتها من عملات الاحتياطي. أما زيادة حدة التوتر الجيوسياسي فيهدد بمزيد من مخاطر التجزؤ الاقتصادي ولا سيما على مستوى التجارة والتكنولوجيا.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لم تشهد القارة الأوروبية حرباً بالمعنى الحرفي للكلمة، بل عاشت في استقرار بنحو سبعة عقود، بينما أمسى مستقبل أوروبا محفوفاً بالقلق والمخاطر نتيجة الحرب الروسية - الأوكرانية المُستجدة التي بدأت في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢ ولا تُعرف كيف ستكون نهايتها. هذه الحرب سيكون لها تداعيات اقتصادية ومالية وتجارية وحتى عسكرية هائلة وبالدرجة الأولى على القارة العجوز، كونها في قلب الحدث.

فالأزمة بين روسيا وأوكرانيا ليست حديثة الولادة ولكن هناك جذور تاريخية للأزمة، حيث يرى متخذو القرار الروسي أنه إذا أرادت روسيا أن تستعيد مكانتها كقوة عالمية وكقطب مؤثر على الصعيد الدولي ألا تُمكن الغرب من أوكرانيا وأن تمد سيطرة نفوذها على الجوار القريب فأوكرانيا تمتاز بما لديها من موقع جغرافي يجعلها مطمع استراتيجي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، فهي تُمثل الحجاب الحاجز للتأثير الغربي

بعد الحرب العالمية الثانية تقاسم النفوذ في أوروبا قوتين صاعدتين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لتصبح أوروبا عبارة عن أوروبا شرقية تتبع للاتحاد السوفيتي وأوروبا غربية اشتركت لاحقاً بحلف مع الأمريكيين حلفاً أصبح اسمه الناتو اتبعت حينها الولتين استراتيجيات لتحمي مناطقها خوفاً من مزاحمة القوة الثانية على نفوذها بمناطقها لينشأ مصطلح انتشر بأوروبا الغربية اسمه *stay behind* ومعناه أديباً الرجال المتروكين على الأرض خلف خطوط العدو، كان الهدف منه مقاومة أي محاولة من السوفيت لإختراق دول أوروبا الغربية وخاصةً الدول التي أصبح فيها حركات وأحزاب شيوعية، وأشرف على هذه الاستراتيجية الجديدة جهاز الاستخبارات الأمريكي ال CAA والمخابرات البريطانية MI6 ومع بداية الحرب الباردة لم يكن يعلم أحد كيف ستتنفذ هذه الاستراتيجية أو ما هي نشاطاتها. وبدأت دول أوروبية تُعاني من هجمات إرهابية كانت تُنسب لجماعات يسارية متطرفة كالألوية الحمراء أو الكتائب الحمراء كان هذا سبباً كافي لخلق عداء لدى المجتمعات الأوروبية تجاه اليساريين والشيوعيين، وفي كل مرة كان اليسار الأوروبي يتمدد يحدث عندئذ تفجير بمكان معين يروح ضحيته مدنيين ورجال أمن يتبع ذلك حملة اعتقال واسعة بصفوف اليساريين أو المتعاطفين مع منظماتهم شبه المسلحة لتكون إيطاليا الساحة الأبرز لهذه الهجمات بحكم أن التيار اليساري فيها كان الأقوى في أوروبا الغربية وكثيراً من العمليات المشهورة تم نسبها للألوية الحمراء، لكن عملية واحدة ستكون مختلفة وهي التي حدثت بغوريز شمال إيطاليا سنة ١٩٧٢، التي راح ضحيتها رجال أمن تم على أثرها إعتقال عدد كبير من أفراد الألوية الحمراء، لكن بعد ١١ عام من حدوثها وقع ملفها بيدي قاضي شاب اسمه فيليس كاسون الذي شعر أن هنالك أمر مريب بسير التحقيقات حيث أن الشهود الأساسيين تم استجوابهم بشكل متقطع وأن بعض الأدلة إختفت بشكل غريب من المحاضر وأكثر شيء لافت كان تحليل المتفجرات، خاصةً أن المحاضر القديمة ذكرت أنها نفس المتفجرات التي كانت تستخدمها الألوية الحمراء بالعادة، في حين أن حجم التفجير يحتاج إلى قنابل أكبر وأقوى، لتولد فكرة بذهن القاضي الشاب أن هذه المتفجرات وبهذه القوة هي ملك الجيش الإيطالي فقط لكنه لم يكن يملك أي دليل حينها فقرر تتبع أحد الأسماء التي كانت مُتهمة وهو وينتشيغرا الذي انحكم غيابياً وبطريقة غريبة سُمح له بعبور الحدود الإيطالية إلى أن وصل إسبانيا المكان الذي ظل متخفياً فيه حتى عام ١٩٨٤ وهي لحظة إلقاء القبض عليه بأوامر من القاضي كاسون وبالمحكمة اعترف المتهم أنه تلقى تدريباته في الجيش الإيطالي وأن هروبه كان بتنسيق مع السلطة، ومن هنا بدأ الكلام عن جهة أكبر من مجموعات يسارية وتكررت القصة أكثر من مرة في كل مرة كانت الجهات المشبوهة هي السلطة الإيطالية واستمر الأمر إلى عام ١٩٩٠ وهو العام الذي اعترف فيه رئيس الوزراء الإيطالي جوليو أنديوتي بوجود تنظيم سري كان اسمه الغلاديو، والغلاديو بالإيطالي معناه السيف كان هدفه خلق شيء اسمه استراتيجية التوتّر لمنع وصول الشيوعيين للحكم في أوروبا الغربية، لتبدأ بعد هذا التاريخ تظهر حقائق كثيرة عن عمليات وصلت لاختطاف رؤساء حكومات كلها مرتبطة بالتنظيم السري وكان اللافت أن العمليات كانت تحدث بكل الدول ما عدا الولايات المتحدة وبريطانيا اللتان قادت استخباراتهم التخطيط والتنسيق لعمليات الغلاديو الذي كان ملحق بالناتو أيضاً، وكان يعلم السلطات في كل الدول الأعضاء، وعُرفت هذه الفترة باسم استراتيجية التوتّر التي قامت على إرهاب المجتمعات وتخويفهم من الشيوعيين بهدف ضمان عدم وصولهم للحكم حتى ولو على حساب حياة المدنيين الذين سقطوا ضحايا لمثل هذه العمليات الإرهابية وبالرغم من تحقيقات كثيرة جرت في المحاكم الأوروبية لاحقاً إلا أن النتائج بقيت سرية ممنوع نشرها أو تداولها، وبحكم أنه التنظيم أصبح من الماضي وتوقف الكلام عنه لفترة حتى انطلق ما عُرف بالحرب على الإرهاب الذي ربط البعض بينها وبين استراتيجية التوتّر وأن العدو الشيوعي القديم ذهب وحل مكانه عدو جديد هو الجماعات الإسلامية المتطرفة كالقاعدة وغيرها والتي من الممكن أن يخرج أحد بعد سنوات ويعترف أن عملياتهم كانت مدبرة من أجهزة شبيهة بتلك التي قادت ونظمت عمليات غلاديو لا أحد يعلم!

وفي سياق جوهر الأزمة الأوكرانية فإنها تتمثل في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي وضريبة هويتها الاستقلالية عن روسيا الاتحادية، وتعود جذور الأزمة في أوكرانيا إلى اندلاع الاحتجاجات أو ما يُعرف بالثورة الأوكرانية أو ثورة الكرامة، فبعد انتهاء سلسلة من الأحداث العنيفة بين المتظاهرين وشرطة مكافحة الشغب ومسلحين مجهولين في قلب العاصمة الأوكرانية كييف أدى إلى طرد رئيسها السابق فيكتور يانوكوفيتش الموالي لروسيا الاتحادية لتوقيع إتفاقية مع موسكو نص على منح أوكرانيا ٥١ مليار دولار، وخفض أسعار الغاز

الطبيعي إلى الثلث، إلا أن جذور الأزمة أعمق من ذلك بكثير ففي ٢١ نوفمبر ٢٠٠٤ اندلعت "الثورة البرتقالية" تأييداً لمرشح المعارضة "فيكتور يوتشكو" الموالي للغرب، واعتراضاً على تزوير الانتخابات نتج عن ذلك ارتفاع حدة التوتر وتفاقم الشرخ الذي قسم البرلمان الأوكراني وزيادة الشريحة البرلمانية المؤيدة للغرب، وتفاقت الأزمة في عام ٢٠٠٩ مع رفع روسيا لأسعار الغاز الطبيعي وإيقاف إمدادات منه لأوكرانيا متزامناً مع الأزمة العالمية ذلك ما كشف عما يمكن لروسيا أن تحدثه من تداعيات خطيرة في أوكرانيا. ولكن في عام ٢٠١٠ بدأت العلاقة بين روسيا وأوكرانيا في الاستقرار كسابق عهدها مع فوز "يانكوفيتش" وإعادة اللغة الروسية كلغة رسمية لأوكرانيا مرة أخرى، ولكن اندلعت الأزمة الأوكرانية مرة أخرى في ديسمبر ٢٠١٣ مع رفض يانكوفيتش توقيع اتفاقية التجارة الحرة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي ونتيجة لذلك جاءت اتفاقية موسكو إلا أن ذلك أثار غضب المعارضة وقيام الاحتجاجات وشهدت أوكرانيا تحولاً من الحزب الحاكم إلى المعارضة ومحاوله تجنب حدوث حرب أهلية أُقيمت حكومة "يانكوفيتش"، وهكذا أُسقط النظام الذي جعل من أوكرانيا بلدة تابعة لروسيا الاتحادية تحت حكمها المطلق فكان سبب هذه الثورة ناتجاً عن حملة إعلامية غربية كبيرة بقيادة الأمريكيين وُجّهت للأوكرانيين تحت بند الحرية واستعادة الكرامة والانتفاض من التبعية الروسية فلقد علم الروس أن أمريكا والاتحاد الأوروبي كانا المسؤولين الأول عن خلع اليد التابعة لها في كييف وإسقاط النفوذ الروسي هناك، حيث اعتبرت روسيا أن الإطاحة بـيانكوفيتش عبارة عن انقلاب غير شرعي ولم تعترف بالحكومة المؤقتة التي اتخذها لغلاديو جيش الناتو السري هناك والعصبة المجهولة التي ساهمت في إسقاط النظام فقامت مظاهرات حاشدة موالية لروسيا وضد الثورة تحت الغطاء الأمريكي في المناطق الشرقية والجنوبية من البلاد وانتهت باستحواذ روسيا وبالكامل على شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤¹.

وتم تأسيس دولة مستقلة في دونيتسك ولوهانسك، إلا أن أوكرانيا سقطت في يد الغربيين ومن خلفهم أمريكا وأصبح بيترو بيروشينكو رئيساً لأوكرانيا بعد انتصار ساحق للانتخابات التي أُقيمت فوراً في عام

¹ استغلت روسيا الفوضى التي عانت منها أوكرانيا آنذاك لتقوم بالتدخل العسكري في شبه جزيرة القرم بحجة حماية المواطنين أصحاب الأصول الروسية حيث أن المناطق الشرقية لأوكرانيا يقيم فيها نسبة كبيرة منهم مما أثار التدخل الروسي الغضب الأمريكي والأوروبي، وباشرت روسيا عملياتها العسكرية بإرسال قوة عسكرية محدودة إلى شبه جزيرة القرم وتمكنت من السيطرة عليها بدعم من ميليشيات محلية للمناطق التي تتمركز فيها قواتها وقامت بفرض الحصار على القوات الأوكرانية وفي نطاق ذلك تبين السبب الرئيس المباشر لروسيا وهو انتزاع القرم من أوكرانيا بطريقة عسكرية ممنهجة في وقت قصير وتحقيق أدنى كم من العنف ومع إجراء استفتاء شعبي قامت به الحكومة المحلية في شبه جزيرة القرم نتج عن أغلبية الأصوات رغبة سكان القرم في الانضمام إلى روسيا الاتحادية بنسبة 95% من الناخبين.

٢٠١٤ وأعدت الحكومة الجديدة تعديلات الدستور الأوكراني لعام ٢٠٠٤، وبهذا وضعت أمريكا الخناق حول روسيا وحققت من خلال هذه الثورة ثلاثة أمور:

الأول عزل أوكرانيا عن النفوذ الروسي .

والثاني تحويلها لدولة أوروبية تابعة لها .

والأمر الثالث والأهم تحريض الروس لاقتحامها عسكرياً والحصول على الشرعية الدولية لفرض العقوبات مما يُضعفها اقتصادياً ولوجستياً وسيُلق الضرر بها عسكرياً .

إلا أن الروس كانوا على علم بخطورة هذه الخطوة ضد أوكرانيا وبالأخص أن تركيا آنذاك كانت تُقفل

البحر الأسود في وجه الروس بأمرٍ من أمريكا مما عزل الروس سنيناً طويلة خلف هذه المياه، وفي ذلك

الوقت من عام ٢٠١٤ كان اليساريون هم من يحكمون أمريكا كما اليوم بقيادة الحزب الديمقراطي

ولوحظ علناً إعطاءهم الضوء الأخضر للروس لدخول شبه جزيرة القرم وعلى نفس السياق عزف الإعلام

خطاب العقوبات والرد الحاسم وما هي إلا أشهر وفتحت منافذ العبور لشبه جزيرة القرم التي باتت الحل

الوحيد للروس من أجل حفاظهم على الأمن القومي للبلاد بالرغم من علمهم المسبق أن احتلالها سيخدم

القوة الغربية الأمريكية وسيعطيها الأذونات لفرض العقوبات ولكن مصلحة الروس فيها كانت كبيرة ولا

مفر من هذه المصيدة الأمريكية المحكمة ولكن أمريكا لم تُدرك حينها أن الصين كانت تُجهز لحليف قوي

لقيادة العالم وأن هذا الحليف سيكون روسيا . وفي عام ٢٠١٦ أي بعد عامين من تلك الأحداث باتت

تحركات حزب التنمية والعدالة تخرج عن نطاق معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ وكُشفت معلومات مؤكدة أن

تركيا تجرّي اتفاقيات إقليمية مع الروس وذلك على الصعيد العسكري والاقتصادي فقررت الدولة العميقة

التركية الموالية للحزب اليساري العالمي وبأمرٍ مباشر من الدولة العميقة الحاكمة بتجهيز انقلاب عسكري

ضخم ضد الرئيس التركي أردوغان إلا أنه باء بالفشل وولد الشرارة المباشرة للتحرك التركي نحو روسيا

والصين في معسكر الحلف الشرقي المضاد للحلف الغربي الأمريكي، إلا أن الروس كان شرطهم الأول

والأساسي هو فتح البحر الأسود بالكامل ولكن الأمور لا تجري هكذا بشكل أفلام هوليوود، فالدولة

التركية إلى اليوم تخضع تحت مظلة حلف الناتو بقيادة أمريكا، إلا أن أمريكا تعلم جيداً كيف تُدير

الأمور فقامت بقرارٍ سري مفاجئ بإعطاء الضوء الأخضر للأتراك بفتح البحر الأسود أمام الروس، وفي نفس

الوقت قامت بحشد قوات عسكرية كبيرة في اليونان استعداداً لأي خروج تركي من المظلة الغربية

الأمريكية نحو المظلة الشرقية الصينية الروسية فالهدف الخفي من هذا القرار هو جرّ الروس نحو الحرب الإقليمية الأوكرانية .

تلعب أمريكا دوراً مراقباً عن بُعد ولا تتدخل إلا في اللحظات الأخيرة أي عند جمع الغنائم، ففي الحرب العالمية الأولى دخلت قبل أشهر فقط من نهاية الحرب وفي الحرب الثانية قامت بدور الداعم الخلفي للروس والأوروبيين وفي كلتا الحالتين كانت هي الفائز الأكبر فبعد الحرب العالمية الثانية خرجت بريطانيا منهكة منها وتسلمت أمريكا قيادة العالم بعدما تخلصت من جميع ديونها باسم الحرب ونما اقتصادها بقوة جنونية من الاتفاقات المبرمة ما بعد الحرب وخصوصاً البترو دولار أي أن أمريكا تهدف لإقامة الحروب ولكن من المقاعد الخلفية ولهذا تهدف إلى جر روسيا نحو حربٍ إقليمية .

بعد هذه الأحداث وفي مطلع ٢٠١٨ ظلت روسيا بدون أي تحرك لاستعادة أوكرانيا بالرغم من فتح الطريق لها لأنها كانت واعية للمصيدة الأمريكية وفي نفس الوقت أعلن رسمياً الحلف الصيني الروسي وعلى كافة الأصعدة أي باتت اللعبة الآن تُدار على ملعب الأمريكيين، فقامت أمريكا فوراً بمحاصرة الصين عبر اليابان وكوريا الجنوبية والدول الآسيوية، وفي الوقت نفسه نشرت قوات الناتو بالقرب من الاتحاد الروسي وفي خطوةٍ غير مسبوقة انسحبت أمريكا بالكامل من أفغانستان بعدما أذاقها المجاهدون هناك ويلات الحرب على مدار ٢٠ عاماً بدون خضوع ولا انكسار إلا أن الأمريكيين لا يدعون أي شيء بدون استغلال، يستغلون حتى انهزامهم، فبعد الانسحاب من أفغانستان قام بتسليح طالبان بشكل غير مباشر عبر وسطاء أمريكيين من أجل بناء جدار متين في وجه الروس أي بالأسلوب القديم نفسه الذي اتبعته ضد الاتحاد السوفيتي عندما فتحت الطريق أمام المجاهدين بعبور أرض الأفغان، فالروس يعلمون جيداً أن دخولهم عبر أفغانستان هو طريق للجحيم فهذه أرض كسرت أعظم دولتين في العالم فأظهرت طالبان عدم فهمها للعبة الأمريكيين واستغلوا السلاح في أيديهم لحماية البلاد وعدم الانخراط في حرب تخدم الأمريكيين كما كان، فالخطة الأمريكية باتت مكشوفة الآن، وبدأت القوة الروسية الصينية تكبر وبشكل عميق في العالم الأمر الذي قد يُطيح بالقوة الغربية الأمريكية وإلى الأبد، فلجأ الأمريكيون لإتباع سياسة جديدة وماكرة جداً لجرّ الروس نحو حربٍ في مستنقعٍ جديد وذلك بطريقة الاستفزاز عن طريق نشر قوات حلف الشمال الأطلسي (الناتو) على الحدود الروسية في تهديدٍ علني للأمن الروسي، وفي عام ٢٠٢٠ في الوقت نفسه ضغطت على أوكرانيا للدخول تحت مظلة الناتو بحجة حمايتها من الروس وهو ما سيُجبر الروس على

التحرك الفوري لمواجهة هذا الأمر الخطير الذي يهدد الأمن القومي لها بشكل صريح وهنا لم يبق أمام الروس سوى ضم أوكرانيا للاتحاد الروسي وبهذا تريح أمريكا عدة نقاط متتالية:

- ١ . جر الروس نحو الحرب .
- ٢ . جعلهم تهديداً عسكرياً على رقاب الدول الأوروبية التي باتت تخرج عن سيطرة الأمريكيين .
- ٣ . جعل الدول الأوروبية تحت تهديد يدفعهم إلى التوجه نحو أمريكا .
- ٤ . قيام أمريكا بمحاولة إغراق الدول الأوروبية في حربٍ طويلة ضد الروس ومن ورائهم الصين وذلك من خلال الدعم المادي بالأسلحة والمعدات ولعبة الحرب بالوكالة . كما تفعل اليوم بإمدادها لأوكرانيا بالأسلحة ضد حربها مع الروس .
- ٥ . توليد حرب عالمية ثالثة تكون أمريكا الطرف غير المباشر فيها بينما يصطدم مع العرب بحربٍ ضد الصين وروسيا تكون فيها بلاد العم سام هي الرابح الأكبر عن طريق إضعاف وإنهاك كافة القوى وتسيدها مرة أخرى وجديدة على العالم، إلا أن حكام العرب عند هذا المنعطف سيلجؤون إلى المظلة الشرقية تحت قوة الصين وروسيا، لذلك ستلجأ أمريكا إلى عزلهم مُسبقاً وتسليم الدول للإسلاميين فهي تعلم جيداً أن العقيدة الجهادية الإسلامية هي الوحيدة القادرة على إيقاف الصين والروس، وأرض الأفغان خير شاهدٍ وبرهانٍ إلا أنني أعتقد أن هذه الخطوة ستكون الشرارة الكبرى لقيام القوة الإسلامية من جديد فهم يمحرون والله خير الماكرين، وأما بالنسبة لأوروبا فهي لا تثق البتة في أمريكا وأيضاً لا تستطيع الخروج عن إرادتها فلقد طالبت مراراً أسرار صناعة الأسلحة المتطورة إلا أن الأمريكيين رفضوا هذا الطلب خوفاً من استقلال الاتحاد الأوروبي وانهيار الحلف الأمريكي .
- ٦ . لعبة الاقتصاد، فقد ساهمت هذه الأزمة التي افتعلتها أمريكا في رفع أسعار الغاز والقمح والعديد من السلع الرئيسية التي ستحقق منها مليارات الدولارات، فالدول الأوروبية اليوم تخشى من انقطاع الغاز الطبيعي القادم من الأنابيب الروسية فهذا الأمر خطيرٌ جداً ويمكن أن يؤدي إلى غرس مسمار ضخم في النعش الأوروبي، فمثلاً الانفجار المجهول المصدر الذي حدث في خط أنابيب الغاز دروجبا في مقاطعة لوغانسك في شرق أوروبا لم يحدث هكذا في محض الصدفة بل مفتعل من قبل أمريكا لأن هذا الأمر سيدفع أوروبا إلى الخضوع المطلق لبلد العم سام وبشروط مفتوحة .

مما سبق يتضح أن أمريكا هي من تُريد إدخال روسيا في هذه الحرب وكبش الفداء هنا هي أوكرانيا التي أصبحت ضحية لهذا الخلاف أو بالأحرى لهذه اللعبة، فبعد الانقلاب الذي وقع فيها جعلوا أوكرانيا تتجه للحلف الأطلسي وهو ما كان خطأً أحمرً بالنسبة لروسيا فالأزمة ليست بين الروس وأوكرانيا وفقاً لما يقوله الإعلام وإنما بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية التي تتزعم الحلف الأطلسي اليوم.

سيقول قائل: إن الروس ليسوا بتلك السذاجة ليقعوا بالفخ الأمريكي إذاً لماذا قاموا بنشر قوات مسلحة من ١٣٠ ألف جندي حول أوكرانيا؟، الجواب: ليس من أجل الحرب كما يُشاع، فهذه الحرب إن وقعت لم تكن إلا حرباً استعراضية تلافازية، فالحرب الحقيقية التي تُخطط لها أمريكا هي حرب عالمية تهدف فيها لإخضاع القوى العظمى كما حدث في الحرب العالمية الثانية، وأما الهدف الروسي من نشر القوات هو إخضاع أوكرانيا وإيقاف مد قوات حلف الناتو التي باتت على مشارف الروس اليوم من جهة والصين من جهة أخرى بينما استولت تماماً على الحدود التركية من جهة اليونان.

ويجب الانتباه إلى نقطة ستكون برهاناً على رغبة أمريكا لغزو الروس لأوكرانيا؛ فلماذا تراجع أمريكا عن قطع نظام السويفت البنكي عن روسيا؟! وقامت بإجلاء رعاياها وسحب سفيرها من أوكرانيا وفتحت جميع النوافذ أمام الروس لدخول المصيدة ولم تتخذ الإجراءات التي اتخذتها لوقف الصين من ضم تايوان عندما أرسلت فوراً الغواصات النووية إلى هناك وأوقفت التحرك الصيني ضد تايوان بالرغم من أن وقف التحرك هو مؤقت ليس إلا ولكن ما يحدث الآن هي حقائق مؤكدة تسعى من خلالها أمريكا لإدخال الروس في مستنقع الحروب.

وهكذا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المستفيدة الوحيدة من غزو روسيا لأوكرانيا لأن هدفها الأول والأخير هو إضعاف روسيا اقتصادياً، فكلما كان عدوك منهكاً اقتصادياً كلما كانت أمريكا لديها اليد العليا على روسيا ليس فقط من ناحية التكلفة العسكرية وإنما أيضاً تأثير العقوبات الأمريكية على الاقتصاد الروسي المعتمد على الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز الطبيعي) حيث أنهم يُشكلون ثلث إجمالي الصادرات الروسية، والمعادن تُشكل معظم الجزء المتبقي فالاعتماد هذا يحد من قدرة الاقتصاد الروسي على التكيف وبالتالي ازدياد تعرضه لصدمات السوق العالمية وهذا يعني مزيداً من ألم الاقتصاد الروسي، فضعف الاقتصاد الروسي هو في نفس الوقت ميزة للولايات المتحدة.

فأمريكا تسعى جاهدةً لكبح جماح روسيا من خلال جرّها نحو صراع مع أوكرانيا، كما أنها ليست مهتمة بأوكرانيا أو حتى أمن أوكرانيا ولكن هدفها الأساسي هو تقويض الاقتصاد الروسي، فكانت روسيا على علم ودراية أنها إذا قامت وغزت أوكرانيا فإن أمريكا لن تتركها من دون عقوبات والدليل على ذلك عندما قال فلاديمير بوتين في مؤتمر صحفي مع رئيس وزراء المجر فيكتور أوربان: "إنه يمكن تحقيق ذلك بطرق مختلفة يمكنهم جرنا لنوع من الصراع المسلح وبمساعدة حلفائهم في أوروبا سيفرضون علينا عقوبات شديدة الصرامة... أهم هدف لهم هو احتواء التنمية الروسية... وأوكرانيا هي مجرد أداة لتحقيق هذا الهدف...".

الأسلحة الكيماوية تحيل السلاح النووي إلى التقاعد

د. محامي منير محمد طاهر الشواف

وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عام ١٩٤٥ بعد أن فجرت الولايات المتحدة تفجيرها النووي على رؤوس أهالي مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين، وأهلكت الحرث والنسل، وانبثق نظام عالمي جديد على إثر مؤتمر "مالطا"، هذا النظام العالمي خسرت فيه الحرب كل من بريطانيا وفرنسا واليابان وألمانيا وإيطاليا، وبدأ نظام عالمي جديد يقوم على تنسيق بين القطبين الأكبر والأصغر الفائزين، أي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.

سارعت كافة دول مجلس الأمن التي لها حق النقض تأسياً بالولايات المتحدة بتفجيراتها النووية المتتالية للدخول إلى نادي الكبار، وهي بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي، وأصبح السلاح النووي عاملاً أساسياً لكل دولة تريد أن يكون لها نصيب في السياسة الدولية، ثم لحقت بهم الصين الشعبية بتفجيرها النووي في بداية الستينات، وكانت أشد الجميع ذكاءً، عندما توقفت عن المنافسة النووية واكتفت بالدخول إلى نادي الكبار، بعد أن أعلن زعيمها "ماوتسي تونغ" مقولته الشهيرة "السلاح النووي غداً نمرًا من ورق"، حيث كشفت هذه التصريحات استحالة وقوع حرب نووية، ولذلك وجهت الصين أموالها للاقتصاد والسيطرة على السوق الدولية، وكذلك توقفت بريطانيا وفرنسا عن الاشتراك أيضاً في السباق النووي واكتفتا بتخزين الذهب والفضة بعد أن حازا على هذا "البرستيج" الذي يبقى لهما اسم دولة عظمى، ولو كان من باب المجاملة الدولية.

وتطورت الأمور العالمية للقفز من السلاح النووي إلى الهيدروجيني فالارتجاجي فالصواريخ حاملة الرؤوس النووية، جراء المنافسة بين الدولتين الأعظم، وباعتبار حجم قوة النظام الاقتصادي والسياسي والعسكري الأمريكي فازت الولايات المتحدة في المنافسة، وأعلن الاتحاد السوفياتي على لسان رئيسه "جورباتشوف" الانسحاب عام ١٩٧٩ من هذا السباق، على إثر خسارته لحرب النجوم مع الولايات المتحدة وانسحابه من أفغانستان وسقوط جدار برلين وانهيار المنظومة السوفياتية، واكتفى بما عنده من أسلحة نووية متعددة الأهداف والأغراض وقادرة على تدمير العالم مرات عديدة، واقتنع بسياسة "البروستريكا والجلاسنوست" إعادة البناء ورفاهية المواطن والدولة، حتى أنه وقع اتفاقيات (سالت ١ - سالت ٢) التي تحد من انتشار الأسلحة النووية، وتدمير آلاف الصواريخ حاملة الرؤوس النووية من قبل الدولتين، لكن بقيت هذه

الاتفاقيات حبراً على ورق، بموجب اتفاقيات تحتية بين الدولتين، وهذا الاتفاق يذكركنا باتفاق الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لجر العالم إلى سياسة الهاوية النووية، عندما نسقت الدولتان مع بعضهما في ما سمي بأزمة كوبا أو "خليج الخنازير" عام ١٩٦١، ونجم عن هذ تقاسم النفوذ في العالم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كما هو في اتفاقية "خروتشوف - كندي" واعتمدا تكتيك الحرب الباردة المتفق عليها سابقاً، والمتابعة من قبل الرئيسين بالخط المباشر الأحمر "الساخن" بينهما.

واقع العالم الآن هو: "أن أي حرب يستخدم فيها السلاح النووي بأشكاله المختلفة مستحيلة"، وكل ما يقال خلاف ذلك كما هي الحرب الأوكرانية، هو محاولة ابتزاز للعالم، يدخل تحت الصراع من أجل نظام عالمي جديد، يحل محل نظام "الطبا" البائد ويكون فيه تغيير كلي لمراكز القوى في العالم وإفساح المجال للصين الشعبية العظمى ولليابان المتربصة وتسوية لمظلمة ألمانية عن نتائج الحرب العالمية الثانية، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح بريطانيا الدولية وأمريكا اللاتينية والهند، والأهم مشروع أمريكا المسمى "الشرق الأوسط الواسع أو الكبير"، حيث الجغرافيا والتاريخ بحالة فوضى خلاقة تزلزل شرق أوسط "سايكس بيكو".

إن الدول الكبرى ذات الشأن، تعلم أن الحروب النووية فزاعة يستخدمونها لإرهاب الصغار، وكل ما يجري إن هو إلا مظاهر تمثيلية، وأن الخطورة الحقيقية تكمن في الأسلحة الكيماوية من "بيولوجية وجرثومية وفيروسية" هذه الأسلحة تقتل البشر وتبقي العمران للأجيال اللاحقة، وتكلفتها بسيطة وآثارها مدمرة للإنسان والبيئة فقط، إن الدول الرأسمالية الساعية إلى تعديل قيادة العالم تخزن هذه الأسلحة وتطورها بدون صياح ولا جلبة، وهذا ما كشفته الحرب الأوكرانية باكتشاف عشرات المختبرات والمصانع الكيماوية بأنواعها والتي تشغلها الولايات المتحدة، وليس بعيداً عنا تجارب فيروسات "كورونا" بأشكالها وأنواعها وأرقامها، وهذا مثال حي على مدى خطورة هذه الأسلحة المتوفرة عند كل العالم المتقدم، فهي تسلط الضوء على السلاح النووي والتعقيم على الأسلحة الكيماوية، ومثال ذلك استيلاء الولايات المتحدة على الأسلحة الكيماوية السورية جبراً وقسراً بإرادة دولية متواطئة بحجة تدميرها، مما أثلج صدر إسرائيل لأنها تعلم مقدرة هذا السلاح العادم للنووي، كما أن عشرين سنة مضت والولايات المتحدة وإسرائيل تثير الفزع والرعب من مشروع تملك السلاح النووي للجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ عهد حكومة الرئيس "أحمدي نجاد"، وبإدارة علي أكبر صالح، رئيس مؤسسة التطوير النووي، عندما

صرح للمرة الأولى بتاريخ ٢١-٩-٢٠٠٩ أن إيران تطور أجهزة طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم، عندها قامت قيامة العالم ولم تقعد حتى الآن، خوفاً وهلعاً مكذباً من السلاح النووي الإيراني المزعوم والذي ما زال في رحم المستقبل، علماً أن الواضح لكل من مندوبي الأمم المتحدة، أن أبحاث إيران هي تطوير نووي للاستعمال السلمي وتحت الرقابة المشددة للأمم المتحدة، وكل ذلك من أجل إخفاء الولايات المتحدة لغايتها الحقيقية، وهي منع حيازة دول أخرى أسلحة دمار شامل والمقصود منها الأسلحة الكيماوية - فيروسية - بيولوجية حيث تكمن فيها الخطورة الحقيقية ولأسباب أخرى لا مكان لبحثها الآن وينطوي في إطار ذلك سماح أمريكا والغرب للهند والباكستان بامتلاك السلاح النووي بدون تخصيب لليورانيوم ولأجهزة طرد مركزية، إنه "بنك القضببان النووي" الجاهز لتزويد أي جهة ترغب إدارة البنك الأمريكية امتلاكها للسلاح النووي علماً أن أسبوع واحد فقط كان بين التفجيرين .

ويؤكد على ذلك تصريحات محمد البرادعي المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية في المؤتمر السنوي للدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ٢٠٠٩ أن "دول كثيرة ستملك السلاح النووي"، وأنه حوالي من ١٠-٢٠ دولة في الشرق الأوسط ستكون عندها هذه الامكانية إن رغبت في السنوات القليلة القادمة .

في الخلاصة لقد انطوى عهد السلاح النووي بانعدام قابلية الاستعمال، وأصبح "لبريستيج"، وأن الأسلحة الكيماوية، هي المؤثرة الفعالة وكلنا نذكر عندما أعلنت حالة الطوارئ في البنتاغون بسبب تسرب ظرف رسالة عليها آثار مادة "ENTRAX" الجرثومية، فكيف إذا كانت الكميات بالأطنان؟ . ولهذا أرى بأن على الدول المستضعفة ألا تخاف من إرهاب الحرب النووية، بل عليها أن تأخذ أشد الحذر من أسلحة الدمار الشامل الحقيقية الكيماوية من (جرثومية فيروسية وبيولوجية) وما إلى ذلك من أصناف هذه المواد القذرة حيث طورها النظام الرأسمالي القدر الذي يحكم العالم، ولا يهمله البشر بقدر ما يهمله المال، وإن خير وسيلة لإحالة الحروب الكيماوية بأنواعها للتقاعد أن يملكها الجميع للاستعمال السلمي مع إمكانية أن تكون للاستعمال الحقيقي فيما إذا استعملها الآخر بالقدر المؤذي والمدمر.

فلسفة المال في الإسلام ودورها في التنمية المجتمعية

عبد الهادي اباحمو

باحث ماجستير المالية الإسلامية ومقاصد الشريعة بكلية متعددة التخصصات بالراشيدية - جامعة
المولى إسماعيل

يقصد بالمال في الإسلام كل ما يتموّل وينتفع به، وقد يشمل المنقولات والعقارات مما يمتلكه الإنسان وتحصل له به فائدة، كما حث الإسلام في سبيل تمليكه وترويجه واكتسابه بطرق خاصة، حتى اعتبر تنميته من آليات الحركة التي خلق الله من أجلها هذه النعمة وسخرها في يد الإنسان لكي يميل بها في وجوها القانونية.

إن البحث عن الغاية المقصودة من المال تسعفنا ضرورة وضع إشكالات معرفية قصد التفاعل معها في ثنايا هذا المقال من قبيل: كيف يمكن للمال أن ينمي المجتمع؟ وهل يلعب المال دوراً مهماً حقيقياً في ترسيخ قيم التوازن الاجتماعي والنفسي والاقتصادي؟ وما الحكمة الربانية من ترويج المال وتسويقه بين الأفراد والجماعات؟

في سياق الجواب على الأسئلة السابقة، نجد أن الإسلام نصّ على تحصيل المال في آيات عديدة من القرآن الكريم حيث قال الله تعالى: **الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا** (الكهف: ٤٦)، كما أكدت أحاديث من السنة النبوية على وجوب استثماره في وجوهه المشروعة، وحسن تنميته بالطرق المباحة المشروعة، كتوزيعه على من له الحق بالمعروف، وإنفاقه في سبيل الله تعالى، وإمساكه عن الباطل، وقد اعتبر علماء المقاصد المال من الضروريات الخمس في الشريعة السمحاء، والتي لا يتحقق العيش بدونها، باعتبار قوته الفاعلة، ودوره المركزي في تحريك حياة الأفراد ورغباتهم التمليكية، ولا يتحقق حفظ المال إلا بجانب حفظ الدين والنفس والعرض والعقل، كما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(قلب الشيخ شاب على حب اثنين: طول الحياة وحب المال)**¹.

إن حقيقة المال في العرف اللغوي هي مشتقة من مصدر موّل، كتموّل الرجل: اتّخذ مالا، ومال يمال: كثر ماله، ويقولون في قول القائل²، وفي اصطلاح الفقهاء عرفه ابن العربي من المالكية بأنه: " ما تمتد إليه

1 صحيح مسلم باب كراهة الحرص على الدنيا رح 1046 ج 2 ص 724.

2 مقاييس اللغة ابن فارس مادة مول المجلد 5 ص 285.

الأطماع ويصلح عادة وشرعا للانتفاع به"¹، بينما عرفته الحنفية بأنه: "ما يميل إليه الطبع، ويمكن ادخاره لوقت الحاجة"²، ومن هنا يتضح الفرق بين التعريفين: إذ نجد أن الحنفية لا يعتبرون المنافع أموالا كما نجدهم يعتبرون الخمر والخنزير ونحوه مما يتعامل فيه غير المسلمين من أهل الذمة أموالا، عكس المالكية والحنابلة والشافعية إذ يعتبرون المنافع أموالا، لأن مصدرها وهي الأعيان، ولا يعتبرون الخمر والخنزير أموالا بالنسبة للمسلم ولغير المسلم. إذن أين تتجلى أهمية المال؟

للمال أهمية كبيرة في تحقيق المصالح الدنيوية والأخروية، ولا يمكن الاستغناء عنه، لذلك اعتبر من مقاصد الشريعة الإسلامية، بل من الضروريات الواجبة لها، وتظهر أهمية المال في: أن هذا الأخير يسد متطلبات الحياة اليومية التي يعيشها الفرد والمجتمع لولاه لم يجد الإنسان ما يقتات. قال أحد الحكماء: "لا تستهن بالمال فإن المال آلة المكارم، وعون على الدهر، وقوة على الدين، ومتألف للإخوان، وفقد المال معه قلة الاكتراث من الناس، وتتبعه قلة الرغبة إليه والرغبة منه، ومن لم يكن بموضع رغبة أو رهبة استخف به الناس جدا"³، إضافة إلى ذلك يحقق للفرد وللمجتمع الأمان النفسي والصحي كذلك، أما بالنسبة للمجتمع فالمال يعد من الضروريات التي تتوفر عليها الدولة كي يكون لها اقتصادا قويا ومزدهرا، علاوة على ذلك تستطيع الدولة أن توفر مرافق عامة للأفراد، وتدفع رواتب الموظفين إلى غير ذلك.

إن الشارع ينظر إلى المال باعتباره من متطلبات الناس الضرورية وحاجة ملحة، فهو وسيلة أساسية للحياة الفردية والجماعية، في مختلف الأزمنة التي مرت منها البشرية، منذ أن خلق الله تعالى آدم عليه السلام إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ولهذا نجد النبي صلى الله عليه وسلم يعزز هذا المفهوم بقوله: (نعم المال الصالح للرجل الصالح)⁴، ومن هذا الحديث يتبين أن الغرض من المال هو تقوية مجودات الإنسان والحفاظ على حالته الصحية، ولهذا نجد الإمام الطاهر بن عاشور رحمه الله يقول في كتابه: (مقاصد الشريعة) "مقاصد الشريعة في التصرفات المالية خمسة، وهي: رواجها، ووضوحها، وثباتها، وحفظها، والعدل فيها"⁵، وقد فصل في كل مقصد على حده، فالمال به تقوم الحياة، ولهذا لا يمكن للإنسان أن يعيش بدون مال فيجوده توجد الأعمال، وبعدمه يتعرض الإنسان إلى الهلاك، ولهذا أسباب عديدة،

1 أحكام القرآن لابن العربي باب مسألة سرقة التافه ج 2 ص 107.

2 المعاملات المالية أصالة ومعاصرة ج 1 ص 114.

3 كتاب صنائع المعروف تقي مصارع السوء لمصطفى شيخ إبراهيم حقي ج 1 ص 1.

4 كتاب الأدب للبيهقي ر ح 791 باب لا بأس بالفتي لمن اتقى الله عز وجل ج 1 ص 320.

5 مقاصد الشريعة للطاهر ابن عاشور الجزء الثاني ص 453.

نذكر منها: ارتفاع الأسعار داخل المجتمع مما يؤدي إلى نقص المال، بالإضافة إلى انتشار الأمراض في الفئة الفقيرة التي لم تتوفر على المال لكي تعالج الأمراض، ومن هنا نجد أن المقريزي رحمه الله تعالى كتب كتابا سماه: (إغاثة الأمة في كشف الغمة)، تحدث فيه عن أسباب غلاء المعيشة في مصر، وذكر جملة من هذه الأسباب وهي سوء التدبير، وكذلك الفساد الإداري، بالإضافة إلى كثرة الأموال داخل المجتمع .

ولتفادي كل هذه المشاكل التي يعاني منها الفرد داخل مجتمعه نلجأ إلى حلول من بينها:

- جمع الصدقات من الأغنياء وإعطاؤها للفقراء والمحتاجين .
- وضع صناديق تجمع فيها الزكاة، وتكفل الدولة بتوزيعها على مستحقيها .
- تسديد الديون على كل من عليه دين .

ولهذا لا يمكن للإنسان أن يعيش حياته بدون مال بسبب عدة جوانب أخرى؟

إن التوازن النفسي أساس كل شيء في الدورة المالية، لأن بعض المتطلبات أصلها من المال، لا يمكن للإنسان التخلي عنها: نذكر على سبيل المثال لا الحصر الجانب الصحي: فكل واحد منا يعلم أن للصحة دورا مهما في حياته، فإذا أصيب الشخص بمرض مثلا وذهب إلى عيادة الطبيب، وهو لا يتوفر على مال يصعب عليه ذلك، لأن الفحوصات تتطلب مبلغا من المال وكذلك الأدوية، لذا نقول إن للمال دورا مهما للفرد داخل المجتمع، بالإضافة إلى جانب آخر وهو الغذاء إذا أراد الشخص أن يحصل على صحة جيدة فلا بد له من الأطعمة والأشربة المتوازنة، وكل هذا لا بد أن يتوفر على المال لشراء هذه الأغذية، وإلا يتعرض جسمه للهلاك والضعف، ولهذا لا نغفل جانبا مهما وهو علاقة الإنسان بربه جل في علاه، فالإنسان لا بد أن يكون له مال حتى يقوم ببعض الأعمال الخيرية التي تقربه إلى الله تعالى، من صدقة أو هبة أو وقف إلى غير ذلك .

وفي الختام فإن التنظيم الكفؤ لدورة المال في المجتمع طبقا لمقتضيات وتعاليم الشارع الحكيم أساس تحقيق التنمية، لأنه من الضروريات التي يحتاج إليها الإنسان في هذا الزمن الذي نعيش فيه من مشاكل وأزمات اقتصادية ومادية، فالمال له دور أساسي داخل الفرد والمجتمع، فبه يكون الكرم والإحسان وقضاء حاجات الناس ومساعدتهم، لذا قد نبهنا الله تعالى في آيات عديدة في القرآن الكريم، على عدم جمعه في فئة معينة، قال تعالى: **كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ** (الحشر: ٤)، ثم حث على عدم أكل أموال الناس بالباطل في قوله جل في علاه: **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ** (البقرة: ١٨٨)،

بالإضافة إلى ذلك الحجر على أموال السفهاء كي لا تتعرض للضياع قال تعالى: **وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ**
أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا (سورة النساء: ٥).

مدخل في فهم الذكاء الاصطناعي

د. فادي محمد الدحوح

مؤلف وباحث



إن للإنسان قدرة هائلة على اكتساب المعرفة واستخدامها في معالجة الأزمات وحل المشاكل والقضايا التي يتصدى لها الإنسان جنباً إلى جنب مع خبرته في الحياة وتقديره للمواقف المتعددة، فالقدرة على التعلم واكتساب المعلومات والفهم سمات مميزة للذكاء البشري.

ينشأ ذلك من خلال التجارب التي يمر بها الإنسان والخبرة التي يكتسبها المرء ويساعده ذلك على التمييز الدقيق بين القضايا والخروج من الجزئيات إلى الكلّيات، وعملية احتفاظ العقل البشري بالمعلومات يسهل عليه التوصل إلى حل للمشاكل والقضايا التي تواجهه، فيقوم المرء باسترجاع الخبرات السابقة والاستعانة بها في المواقف الحياتية الجديدة وحسن التقدير للموقف والمعالجة المنطقية للمعطيات وصولاً إلى الحلول الجيدة، فالمعرفة لدى البشر تراكمية قائمة على القياس والاستنباط والاستنتاج.

إن الذكاء سمة اتصف بها الكائن البشري منذ نشأة الخلق، فكان من أكبر الأدلة على اصطفاء الخالق للكائن البشري على سائر المخلوقات الأخرى، ومن الطبيعي أن يكون هناك صفات تدعم هذا الاصطفاء فكان العقل البشري أهم دلائل هذا الاصطفاء ومقوماته. ويمكن القول: إن الذكاء الطبيعي بشكل ما يكمن في قدرة الإنسان على اكتشاف أسرار وقوانين الكون والقدرة على إبداع الأفكار وإيجاد حلول المشكلات وتفسير الظواهر الكونية وفهم العلاقات بين الأشياء واختراع العديد من الوسائط التي تساعده على تطوير حياته، وقد توجت بصناعة الحاسوب الذي أدى إلى مضاعفة الأداء الذهني والابتكاري عند الإنسان مما جعل البعض يطلق عليه العقل الإلكتروني.

نشأ الذكاء الاصطناعي في ظل اتجاه جديد هو الاتجاه التعددي، حيث إن البحث العلمي لم يعد مجهوداً فردياً ذاتياً يقتصر على مجال واحد في تخصص علمي واحد. ويأتي علماء الذكاء الاصطناعي من تخصصات مختلفة منها الحاسب الآلي والرياضيات والمنطق وعلم اللغة والفلسفة وعلم النفس، والذكاء الاصطناعي حقل من الدراسة القائمة على فرضية أنه يمكن اعتبار التفكير الذكي شكلاً من أشكال الحوسبة ويمكن تنميطها بل وميكنتها في نهاية الأمر، ولتحقيق ذلك هناك مسألتين رئيسيتين يجب التصدي لهما تمثيل المعرفة ومعالجة المعرفة.

يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه نمذجة جوانب من التفكير البشري على أجهزة الحواسيب، فهو الحقل الفرعي لعلوم الحاسب والمعنية بمفاهيم وأساليب الاستدلال الرمزي بوساطة الحاسب وتمثيل المعرفة الرمزية للاستخدام في صنع الاستدلالات. وتحاول برامج الذكاء الاصطناعي التعامل مع رموز تعبر عن معلومات غائمة مثل: الجو اليوم بارد، والطعام له رائحة زكية وهو تمثيل يقترّب من شكل تمثيل الإنسان لمعلومات في حياته اليومية.. إذاً يحاول الذكاء الاصطناعي إضفاء إحدى السمات المميزة للعقل البشري وهي القدرة على التعامل مع المنطقة الغائمة غير الواضحة وغير المحددة الكامنة في الكثير من الأمور الحياتية لدى البشر كالتفكير، والحوار، والتي يصعب على الآلة بشكلها التقليدي التعامل معها.

الذكاء الاصطناعي لا يطبق على الأجهزة، والآلات (الروبوتات) فحسب، بل يتم كذلك داخل أنظمة الحاسوب (البرامج الذكية، أو الخوارزميات)، كما تعتمد تقنيات الذكاء الاصطناعي على تحليل البيانات، وفي القلب منها البيانات المتاحة على منصات التواصل الاجتماعي، حيث إن تطبيقات الذكاء الاصطناعي هي مزيج من التقنيات المختلفة سواء كانت برامج، أو أجهزة، أو مزيجاً بين الاثنين. فبعض هذه التقنيات قائمة على البرمجيات، والشبكات العصبية الاصطناعية، والحوسبة التطورية، والنظم الخبيرة، والتعلم الآلي. وهناك تقنيات تستند إلى البرامج الذكية، والبرمجيات التي تعمل على استخراج البيانات، والنصوص، وتحليل المشاعر، بالإضافة إلى تقنيات تعتمد على الأجهزة وبالأخص الروبوتات، والمركبات المستقلة، والرؤية الاصطناعية.

الفصل التام بين قاعدة المعرفة ونظم المعالجة التي تستخدم هذه المعرفة من أهم ما يميز طرق بناء الذكاء الاصطناعي، فمواد المعرفة واضحة، ودلالاتها ومعانيها مفهومة، أما ما يكتب لغة البرمجة الذي يصعب فهمه لغير المتخصص، فهو مجموعة نظم المعالجة التي تفسر مواد المعرفة هذه وهي تحدّد في أي حالة وفي

أي مرحلة من مراحل البرنامج يكون أي من قوانين الاستدلال فعالاً، فتمثيل المعرفة يعتمد على قاعدة من البيانات والمعلومات القوية الواسعة التي تشمل جميع التفاصيل والحقائق، ثم حرفية عالية في التعامل مع المعلومات والاستفادة منها على الوجه الأمثل.

كيف تم سرقة المستثمرين المتمرسين؟

شركة تباع بـ ٤٠٠ مليون دولار وتخسر ٣ مليار دولار

ياسر فنري

ماجستير في العلوم المالية والمصرفية – مدير مالي

دائماً ما تجذبنا الرغبة للحصول على الأرباح وخاصة السريعة منها، وذلك بالمخاطرة في الاستثمار في شركات وأصول خطرة، بغية الحصول على عائد أعلى، وهذا مبدأ من مبادئ الاستثمار، فكلما زاد الخطر زاد العائد، إلا أنه ومنذ عقد من الزمن نرى العديد من المستثمرين التقليديين يفضلون الثبات على زيادة العائد، بمعنى أنهم قانعين بعوائد مقبولة نسبياً بنسبة خطر مدروسة.

إنه من الطبيعي عند الإقبال على منتج ما؛ زيادة مبيعاته بشكل ملموس، وبازدياد المبيعات تزداد الأرباح، وتزداد قيمة الشركة السوقية، ويتحقق الربح للمستثمر، وهذه بديهيات تُعلمها كليات الأعمال والاقتصاد وحتى في الحياة العملية، وكل ذلك مقرون بحسن النوايا من قبل القائمين على الشركات والمشاريع، إلا أن هذا لم يعد شيئاً مُسلماً به، فقد نشرت إحدى الشركات مقالاً بعنوان: **كيف يمكن**

لشركة أن تخسر ٣.٣ مليار دولار بتحقيق ٤٠٢ مليون دولار من المبيعات¹؟

سنناقش هذه الظاهرة من الناحية المالية والاقتصادية، وهذا لا يعني أننا نتوافق مع محتوى تجارة هذه الشركة.

تُعدُّ الأوروغواي أول دولة في العالم تسمح بتعاطي القنب للأغراض الترويحية، بعد أن أقر رئيسها – خوسي موخيكال الملقب بأفقر رئيس في العالم – هذا التشريع في عام ٢٠١٣ وذلك ليقطع الطريق على الاتجار غير المشروع بهذه المادة، ولإفادة خزينة الدولة من العائدات عوضاً عن إفادة الاتجار غير المشروع والقائمين عليه، بعد ذلك توالت الدول التي بدأت بتشريع هذه الاستخدامات تحت مسميات وذرائع مختلفة، منها الطبي وغير الطبي، وآخر ذلك كان من المجلس التشريعي لولاية مينيسوتا في الولايات المتحدة الأمريكية حيث سيتم إلغاء حظر القنب يوم ٣٠ مايو ٢٠٢٣ وسيُسمح اعتباراً من ١ أغسطس

¹ Richter, Wolf, How Can a Company Lose \$3.3 Billion on \$402 Million in Sales? [Link](#), June 22, 2023

٢٠٢٣ بزراعة ثمانية نباتات في منزل المواطن، ولكن أربعة فقط يمكن أن تكون في مرحلة الإزهار في أي وقت، يؤكد الكاتب أن تقنين القنب كان سيغير العالم في حال نجاح ولكن هذا الأمر لا يزال قيد التجاذب، فحالياً هناك أكثر من اثني عشر سهماً لشركات القنب يتم تداولها في البورصات الأمريكية، منها شركة **Canopy Growth Corp**، وهي شركة كندية، أعلنت عن تأخرها في نشر نتائج الربع الرابع، وأرباح السنة المالية، المنتهية في ٣١ مارس، حيث أعلنت خسارة ٦٤٨ مليون دولار وتحقيق ٨٧ مليون دولار في صافي المبيعات، وللفترة نفسها قبل عام، خسرت ٣٩٤ مليون دولار وحققت ١٠٢ مليون دولار في المبيعات؛ أما بالنسبة للسنة المالية ٢٠٢٣، فخسرت ٣.٣١ مليار دولار وحققت ٤٠٢ مليون دولار في صافي المبيعات، إنها الآن تقلص العمليات حيث بدأت بالاستغناء عن الموظفين، في محاولة الصمود لفترة أطول، خلال السنوات الست الماضية منذ عام ٢٠١٧، حيث خسرت ٧.٥ مليار دولار؛ وكما يقال يتطلب هذا الأمر موهبة من نوع خاص لتخسر المال من بيع منتج جلّ كلفته ماء وتربة وهواء وشمس!!

وبالتدقيق، نجد أن صافي الإيرادات السنوية بلغ ذروته في السنة المالية ٢٠٢١ عند ٥٤٦ مليون دولار. ومنذ ذلك الحين، انخفضت الإيرادات بنسبة ٢٤٪ إلى ٤٠٣ مليون دولار. وبمزيد من البحث نجد أن وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، التي صنفت الشركة آخر مرة أعلى بدرجة واحدة من التخلف عن السداد (CCC-) قامت بسحب تصنيفاتها. كما سحبت ستاندرد آند بورز جلوبال، التي صنفت الشركة آخر مرة على أنها "تخلف عن السداد الانتقائي"، تصنيفاتها الائتمانية، بعد أن تخلفت الشركة عن سداد سندات غير مضمونة بقيمة ١٠٠ مليون دولار ثم أعادت هيكلتها مع الطرف ذي الصلة، كونستليشن براندز، إلى دفعة نقدية للفوائد المستحقة وسند إذني جديد ليتم تحويله إلى أسهم خاصة، ففي ١٠ فبراير ٢٠٢١، بلغت القيمة



السوقية لشركة **Canopy Growth**

ما يقرب من ٢٠ مليار دولار.

وبتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠٢٣، أغلقت¹ أسهم

Canopy Growth [CGC] عند

¹ wolfstreet.com, [Link](#), 13 July 2023

٠.٥٨ دولار، بانخفاض حوالي ٩٩٪ عن أعلى سعر في ١٠ فبراير ٢٠٢١، عندما كانت قيمتها تزيد عن ٥٠ دولاراً للسهم.



والزخم نفسه تشاركه شركة¹ أخرى هي **AXS Cannabis ETF**، بانخفاض حاد في ٩٤٪ من ٣٠.٩٩ دولاراً في الذروة في ١٠ فبراير ٢٠٢١، إلى ١.٧٥ دولاراً بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠٢٣.



ولعل الأكثر جدلاً هي شركة² **Bright Green** حيث تم طرح الشركة للاكتتاب العام من خلال إدراج مباشر في بورصة ناسداك في ١٧ مايو ٢٠٢٢، بعد انهيار شركات القنب الأخرى، افتتح السهم عند

١٥.٩٩ دولاراً للسهم، ثم ارتفع إلى ٥٨ دولاراً في اليوم التالي، بعد شهر كان ٢.٥٩ دولاراً. بعد ذلك بعام، في ٢٤ مايو ٢٠٢٣، قامت الشركة بإصدار اكتتاب خاص فباعته ٣٦٤٨٢١٠ سهماً من الأسهم العادية إضافة إلى ضمانات شرائها منها، بسعر ٠.٩٥ دولاراً أمريكياً للسهم الواحد. وبتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠٢٣ بلغ سعر السهم ٠.٩١ دولاراً، لربما كان مديرو الاستثمار والمقيمين والمشرعين يحاولون تسجيل انهيارات قياسية في الثروة وهذا مفصل الأحداث فمن قيم هذه الشركات وكيف تم هذا التقييم وأين المشرعون والمراقبون مما يحدث؟



١ - www.investing.com, www.investing.com, 10 July 2023

سنحاول معرفة بعض الأسباب الخفية وراء ذلك بالوقوف على حالة³ **Canopy Growth Corp** كونها شركة كندية مدرجة في

بورصة أمريكية كان من المفروض أن تتعرض لمزيد من التدقيق والفحص، والآتي قائمة الدخل والميزانية للشركة عن الأعوام من ٢٠٢٠ ولغاية ٢٠٢٣ (الأرقام بملايين الدولارات الكندية)¹:

Period Ending:	2023 31/03	2022 31/03	2021 31/03	2020 31/03
Total Revenue ▾	402.9	510.32	546.65	398.77
Revenue	402.9	510.32	546.65	398.77
Other Revenue, Total	-	-	-	-
Cost of Revenue, Total	418.16	602.34	457.91	430.46
Gross Profit	-15.26	-92.02	88.74	-31.68
Total Operating Expenses ▾	872.78	1154.46	1121.93	2005.96
Selling/General/Admin. Expenses, Total	454.62	552.12	664.02	942.28
Research & Development	21.72	32.34	57.58	-
Depreciation / Amortization	56.74	76.25	70.91	71.73
Interest Expense (Income) - Net Operating	-126.16	-103.94	-8.46	-
Unusual Expense (Income)	-	376.1	643.24	561.49
Other Operating Expenses, Total	47.71	-4.65	-120.04	-
Operating Income	-469.87	-644.14	-575.28	-1607.19
Interest Income (Expense), Net Non-Operating	-	770.29	-478.1	84.68
Gain (Loss) on Sale of Assets	-249.74	-283.55	435.21	-
Other, Net	3094.18	-21.08	673.47	13.45
Net Income Before Taxes	-3314.32	-339.52	-1683.96	-1509.05
Provision for Income Taxes	-4.77	-8.95	-13.14	-121.61
Net Income After Taxes	-3309.55	-330.57	-1670.82	-1387.44
Minority Interest	1.59	36.84	140.01	66.11
Equity In Affiliates	-	-	-	-
U.S GAAP Adjustment	-	-	-	-
Net Income Before Extraordinary Items	-3278.16	-310.04	-1744.92	-1321.33
Total Extraordinary Items	-	-	-	-
Net Income	-3278.16	-310.04	-1744.92	-1321.33
Total Adjustments to Net Income	-	-	-	-
Income Available to Common Excluding Extraordinary Items	-3278.16	-310.04	-1744.92	-1321.33
Dilution Adjustment	0.374	-0.897	-	-
Diluted Net Income	-3278.53	-309.15	-1744.92	-1321.33
Diluted Weighted Average Shares	463.72	391.32	371.66	348.04
Diluted EPS Excluding Extraordinary Items	-7.07	-0.792	-4.69	-3.8
DPS - Common Stock Primary Issue	-	-	-	-
Diluted Normalized EPS	-0.91	0.673	-2.75	-2.61

¹ ca.investing.com, WEED Income Statement, [Link](#), 11July 2023

Period Ending:	2023 31/03	2022 31/03	2021 31/03	2020 31/03
Total Current Assets ▾	1077.25	1727.61	2838.19	2564.37
Cash and Short Term Investments	784.34	1381.8	2317.53	1976.5
Cash	-	470.68	436.59	679.58
Cash & Equivalents	677.01	776	1154.65	623.6
Short Term Investments	107.33	605.8	1162.88	673.32
Total Receivables, Net	93.99	86.58	92.44	90.16
Accounts Receivables - Trade, Net	66.82	68.2	67.11	51.17
Total Inventory	149.59	204.99	369.48	391.09
Prepaid Expenses	27.46	22.96	28.35	62.64
Other Current Assets, Total	21.88	31.28	30.4	43.99
Total Assets ▾	2439.1	5605.26	6823.48	6857.74
Property/Plant/Equipment, Total - Net	499.47	942.78	1074.54	1524.8
Property/Plant/Equipment, Total - Gross	611.47	1175.69	1297.13	1915.41
Accumulated Depreciation, Total	-112.01	-232.91	-222.59	-390.61
Goodwill, Net	85.56	1866.5	1889.35	1954.47
Intangibles, Net	188.72	252.7	308.17	476.37
Long Term Investments	205.51	336.15	610.74	315.1
Note Receivable - Long Term	27.17	18.38	25.33	-
Other Long Term Assets, Total	374.08	393.98	15.66	22.64
Other Assets, Total	193.31	841.02	1557.15	-
Total Current Liabilities ▾	803.84	213.19	284.33	420.59
Accounts Payable	76.23	64.27	67.26	123.39
Payable/Accrued	-	-	-	123.39
Accrued Expenses	37.16	32.51	58.78	80.04
Notes Payable/Short Term Debt	-	-	-	-
Current Port. of LT Debt/Capital Leases	585.57	47.33	51.89	41.7
Other Current liabilities, Total	104.88	69.08	106.4	175.45
Total Liabilities ▾	1679.08	1984.84	3201.66	1931.25
Total Long Term Debt	749.99	1491.7	1573.14	500.66
Long Term Debt	749.99	1491.7	1573.14	449.02
Capital Lease Obligations	-	43.09	31.88	51.64
Deferred Income Tax	0.357	15.99	21.38	47.11
Minority Interest	1.59	36.84	140.01	251.37
Other Liabilities, Total	-718.82	-669.33	287.26	711.51
Total Equity ▾	760.02	3620.42	3621.82	4926.5

وبقراءة البيانات المالية للشركة نجد أن أي مستثمر بسيط يستطيع أن يستقرى أنها تعاني في أعمالها، وهي برمتها فقاعة تنتظر الانفجار، فصحيح أن المبيعات في عام ٢٠٢٠ كانت ٣٩٨.٧٧ مليون دولار كندي، وهي بارتفاع للذروة في عام ٢٠٢١ لتبلغ ٥٤٦.٦٥ مليوناً وفي عام ٢٠٢٢ بلغت ٥١٠.٣٢ مليوناً وفي عام ٢٠٢٣ بلغت ٤٠٢.٩ مليون ورغم أنها أرقام عالية، إلا أن هامش ربحها كان سالباً -٣١.٦٨، -٨٨.٧٤، -٩٢.٠٢، -١٥.٢٦ مليوناً على التوالي وصافي الدخل من عمليات التشغيل كان

١٩٠٧.١٦، ٢٦.٥٧٥، ١٤.٦٤٤، ٧٨.٤٦٩ مليون دولار كندي؛ وباختصار فجميع هذه المبيعات كانت تحقق خسائر فادحة، فكيف عميت بصيرة المستثمرين عن هذه الحقائق والأرقام؟ ويُظهر التحليل المالي البيانات الآتية¹:

MARGINS		EARNINGS	
EBITDA margin	-793.8%	Revenue	402.9M CAD
Gross margin	-25.8%	EBIT	-3.28B CAD
Net margin	-813.6%	EBITDA	-3.2B CAD
Operating margin	-706.9%	Free cash flow	-553.15M CAD
MARKET		PER SHARE	
Shares outstanding	586.62M	EPS	-7.07 CAD
Market cap	\$281.52M	Free cash flow per share	-\$0.86
Enterprise value	\$737.95M	Book value per share	\$1.11
		Revenue per share	\$0.63
		TBPS	\$3.38

وبمتابعة قراءة ميزانية عام ٢٠٢٠، كانت الأصول ٦٨٥٧.٧٤ مليون دولار كندي، وهي بتناقص في عام ٢٠٢١ لتبلغ ٦٨٢٣.٤٨ مليوناً وفي عام ٢٠٢٢ بلغت ٥٦٠٥.٢٦ مليوناً وفي عام ٢٠٢٣ بلغت ٢٤٣٩.١٠ مليون وكانت الالتزامات ١٩٣١.٢٥، ٣٢٠١.٦٦، ١٩٨٤.٨٤، ١٦٧٩.٠٨ مليون على التوالي وصافي حقوق الملكية كان ٤٩٢٦.٥٠، ٣٦٢١.٨٢، ٣٦٢٠.٤٨، ٧٦٠.٠٢ مليون دولار كندي.

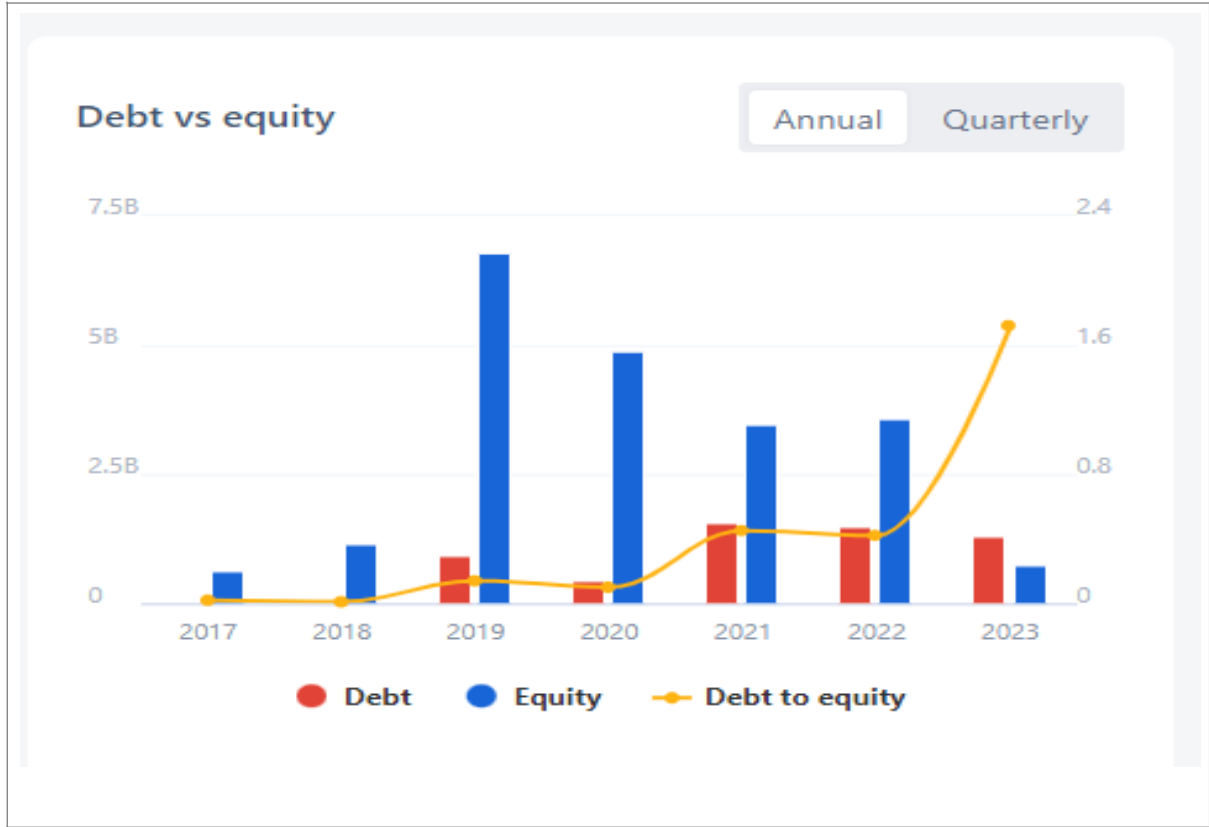
ويُظهر التحليل المالي البيانات الآتية²:

¹ fullratio.com, [Link](#), 11 July 2023

² fullratio.com, [Link](#), 11 July 2023

EFFICIENCY		BALANCE SHEET	
Return on assets	-105.9%	Total assets	2.44B CAD
Return on equity	-240.6%	Total liabilities	1.68B CAD
Return on invested capital	-118.2%	Debt	1.31B CAD
Return on capital employed	-200.8%	Equity	758.44M CAD
Return on sales	-814.8%	Working capital	273.41M CAD





مما سبق نتبين خداع المستثمرين المتمرسين لأسباب ليست بالضرورة أسباباً تجارية واقتصادية، كما يعتقد أو كما كانوا هم متمرسون عليها، ففي عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١ كان العالم يعاني من جائحة كورونا وطالت المبالغة في هذا الموضوع كل شيء بدءاً من الفرحة بشرعية هذه المواد وتوقع انتشارها كالنار في الهشيم واستغلال الدعاية للإغلاقات التي تمت، فتوقع القائمون أن الامدادات غير الشرعية ستعاني والطلب سيزداد بشكل شديد وخصوصاً لانعدام السفر بشتى أنواعه، أما الأمر الآخر فبسبب سياسة التيسير الكمي التي اتبعتها البنوك بإيعاز الفيدرالي الأمريكي ما جعل الأموال سهلة المنال، والتمويل المتدني التكلفة، مما فسح الطريق لذئاب المال لاستغلال ذلك في تقييمهم للأعمال - كما في حالة الشركة موضوع الدراسة - حيث تم تقييم العلامة التجارية والأصول غير الملموسة ومصاريف البحث والتطوير (أي الاستثمار غير الملموس) بحوالي ٧ مليارات دولار كندي، وتمت الموافقة عليه من المشرع متناسياً أن هذه الشركة المقيّمة بالمليارات تملك أصولاً بالملايين وأن جل أعمالها مبني على تجارة مرتبطة بقرار حكومي قد يتم التراجع عنه في يوم واحد، أو قد يتم تقنينه بفرض ضرائب أو تشريعات تجعل سعر مواده في الشارع والمباعة بشكل غير نظامي أكثر جاذبية من سعر المواد نفسها عن طريق القنوات الرسمية والمشروعة، كما حدث تاريخياً في مواد كالتبغ والمشروبات الروحية، مجرد تقييم هذا العمل وتقبل فكرة

الاتجار به فهذا بحد ذاته جريمة، وطرح الأسهم للجمهور ليقع الجميع في هذه الورطة هو جريمة أخرى بحد ذاتها؛ واليوم التيسير الكمي محدود بسبب التضخم المرتفع وباتت الديون أعلى والتقييمات للأعمال أضحت أسوأ من عام ٢٠٢٠ وعصر طباعة تريليونات الدولارات والدولارات آخذ في التراجع الأمر الذي سيوقظ الكثير من الأحلام الأمريكية وسيستيقظ الحالمون على الواقع، حيث استمرار ماكيننة الدعاية وبث الأحلام الأمريكية التي لا تتوقف عن خداع العموم، فشركة **Canopy Growth** مشغولة حالياً في الإعداد للمشاركة في منتدى إدارة الثروات الخاص بمكتب العائلة التابع لمجموعة **Opal** حيث أعلنت الشركة أنها ستقوم بوضع كشك للتفاعل مع المكاتب العائلية والمستثمرين من القطاع الخاص ومديري الاستثمار في مكتب العائلة التابع لمجموعة أوبال ومنتدى إدارة الثروات الخاص في الفترة من ١٠-١٢ يوليو ٢٠٢٣. وخلال المنتدى، ستستضيف **Canopy Growth** المكاتب العائلية والمستثمرين من القطاع الخاص ومديري الاستثمار فيما يعتبر أكبر حدث للمكاتب العائلية في العالم¹، وذلك للحصول على استثمارات جديدة؛ وإثر ذلك قفزت أسهم **Canopy Growth** (NASDAQ: CGC) بنسبة ١.٧٪ يوم الثلاثاء ١١ يوليو بعد أن ارتفعت بنسبة تصل إلى ٢٥٪ في وقت سابق من اليوم ذاته، ولم يصدر عن منتجي القنب الكندي أية تصريحات بشأن تلك الارتفاعات.

¹ Falls, Smith, Canopy Growth to Participate in Opal Group's Family Office & Private Wealth Management Forum, [Link](#), Thu, July 6, 2023

دور البحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي في مواجهة تحديات التحول الرقمي

د. هيام سامي الزعبي

استاذ مساعد- الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

تظهر أهمية البحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي في مواكبة الباحثين من المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي للتطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم اليوم، والذي شمل جميع مجالات الحياة وغير في أنظمة العديد من المؤسسات المالية والتعليمية والشركات والمصارف وغيرها، والذي تزامن مع التطور الكبير في التقنيات التكنولوجية التي ساهمت وبشكل ملحوظ في الاتجاه نحو الرقمنة والتحول الرقمي في كافة القطاعات، وانتشرت التعاملات الرقمية بين الأفراد والمؤسسات والاعتماد الكلي على وسائل رقمية في كثير من القطاعات، كما ظهرت النقود الرقمية وتعلت الأصوات في الدعوة إلى تبنيها واستشراف المستقبل في استحوادها على النظام النقدي العالمي، وبهذا أصبح اتجاه العالم يسير نحو الرقمنة التي أصبحت أمراً واقعاً لا سبيل للانفكاك عنه، وعزز ذلك جائحة كورونا التي اجتاحت العالم في عام ٢٠١٩ م، فقد ساهمت بشكل كبير في ظهور الحاجة الملحة إلى التحول الرقمي في كثير من القطاعات.

إن هذا الاتجاه والتحول بالرغم من ضرورته والأثر الايجابي الذي يحدثه في العالم، إلا أن فيه الكثير من السلبيات منها ما يتعلق بعنصر الأمان والخصوصية والمشروعية، وخاصةً عندما يتعلق الأمر بالمعاملات المصرفية والمالية وظهور أدوات وطرق ووسائل رقمية بديلة عن الوسائل التقليدية، وأيضا مسألة التعامل بالنقود الرقمية واعتمادها ولعلها القضية الأبرز في الوقت الحاضر، فتظهر تساؤلات عديدة لدى الفرد المسلم حول مشروعية التعامل معها ودرجة أمانها، إلا إن اقتناع البعض بها جاء اعتماداً على الآراء الصادرة عن غير المتخصصين وإن بدت بصيغة شرعية، ولعل هذا من أبرز التحديات التي تواجه الباحث في مجال الاقتصاد الإسلامي حيث يقف أمام مسؤولية كبيرة تقع على عاتقه كمسلم بدايةً وكباحث ومتخصص في مجال شرعي اقتصادي، فيتوجب عليه أن يعمل جاداً في البحث والتحري وإمعان النظر في مثل هذه القضايا المستجدة حتى يصل إلى الإجابة عن التساؤلات التي ما زال معظمها دون إجابة، سواء من حيث موضوع الأمان أو الخصوصية والجهالة وصولاً إلى إنزال الحكم الشرعي فيها.

ومن هنا تظهر أهمية البحث العلمي وإجراء الدراسات في مجال الاقتصاد الإسلامي حتى تبرز حقيقة المعاملات والوسائل المتبعة بشكلها الجديد (الرقمنة)، وخاصة التكنولوجية المالية والنقود الرقمية وغيرها

من القضايا التي لا بد من دراستها قبل قبولها، وهل هي مقبولة شرعاً بشكلها الحالي أم تحتاج إلى تعديل في بعض آليات عملها ووضع ضوابط معينة حتى تصبح مقبولة شرعاً.

وبناءً على ما سبق فقد كثرت الدراسات والأبحاث من قبل الباحثين والمختصين في العلوم الشرعية وخاصةً الاقتصاد الإسلامي لا يمكن حصرها في هذا المقال، للبحث في القضايا المستجدة وكل ما يتعلق بالتحول الرقمي والتكنولوجيا المالية والنقود الرقمية، كما أُقيمت المؤتمرات والندوات والملتقيات العلمية في العالم الإسلامي بمشاركة المجالس العلمية والهيئات الشرعية ومجالس الافتاء جنباً إلى جنب مع الباحثين والمختصين من كافة دول العالم الإسلامي من أجل مناقشة هذه القضايا وبيان ما يعترى هذه المعاملات من شبهات وكيف يمكن أن تقبل شرعاً، وكيفية مواجهة تحديات التحول الرقمي، والعمل على إيجاد حلول مناسبة وابتكار منتجات وطرق ووسائل تكنولوجية موافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وأثبتت هذه الدراسات بأن لها أثراً واضحاً على نمو وتطور المصرفية الإسلامية، وظهور التكنولوجيا المالية الإسلامية وانتشارها في دول العالم، وترسيخ جذور نظام الاقتصاد الإسلامي وإبراز قدرته على احتواء القضايا المستجدة والعمل على مواءمتها مع الأحكام الشرعية.

وفي الواقع فإن الكثير من الباحثين والمختصين في مجال الاقتصاد الإسلامي يتميزون بالعمل الجاد والدؤوب دون كلل أو ملل، كما يتميزون بالرؤية الثاقبة واستشراف المستقبل في القضايا التكنولوجية المستجدة، والأهم من ذلك أنهم يمتلكون الإيمان بقضية ترسيخ نظام الاقتصاد الإسلامي وأهميته في إيجاد الحلول للأزمات الاقتصادية العالمية، فهذه ثوابت لا بد من وجودها لدى الباحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي، وخاصةً أن نظام الاقتصاد الإسلامي يتعرض لهجمة شرسة تستهدف إيجاد مفاهيم خاطئة وإثارة الشكوك لدى الأفراد والمؤسسات والمجتمعات الإسلامية، كمحاولة لترسيخ مفاهيم مغلوطة لدى ضعاف النفوس حول عدم وجود نظام إسلامي.

وكنتيجة مبدئية لهذه الدراسات ظهرت كثير من الفتاوى الشرعية تتعلق بمشروعية العديد من المعاملات المالية المستحدثة نتيجة التحول الرقمي، والأدوات والأساليب الرقمية المتبعة في المؤسسات المالية الإسلامية، كما ظهرت فتاوى تتعلق بمشروعية التعامل بالنقود الرقمية، وقد تباينت الفتاوى والآراء بين مجيز ومحرم، ومنها من وضع أسس وضوابط مستوحاة من أحكام الاقتصاد الإسلامي حتى يمكن تقبلها شرعاً وبالتالي عدم إجازتها بالشكل التي هي عليه.

وهذا ما يدل على الحاجة الملحة لاستمرارية البحث العلمي وإجراء المزيد من الدراسات والبحوث وجمع المعلومات والتحري المبني على قواعد علمية سليمة، وبالتعاون مع الهيئات الشرعية والمجالس العلمية لمدارستها بشكل دقيق والخروج بالحكم الشرعي فيها، ولا بد من التشجيع والتحفيز المستمر للباحثين للبحث والاستنباط، فما زال الكثير من المسائل مبهمه ولم يتم إصدار الحكم الشرعي النهائي فيها، كما أن التطور التكنولوجي ما زال في جنوح مستمر وبانتظار قضايا جديدة تحتاج إلى البحث والتحري وبيان الحكم الشرعي فيها.

Risks Associated to Cybercrimes

Dr. AbdelGadir Warsama
Legal Counsel



New crimes, among other things, came up as a consequential result of the new IT era. Unfortunately new crimes, new type of criminals came-up due to IT misuse coupled with criminal intention from greedy “white-collar” sophisticated criminals. Loses of cybercrimes are unlimited, uncountable and statistics reveal that it could be over multi billion dollars and the march is going fast around the clock in all corners. No doubt, this is very grave and harmful to economic and social development of all indiscriminately. Cybercrimes may threaten persons or nations security and the financial assets by hacking, identity theft, copyright infringement, child pornography, privacy trespassing, fraud, phishing, VI crimes..

In criminology lessons we have learned that, “the change in the offence requires a change in the defense”. Cybercrimes are new different offences as the “*corps delicti*” has changed, as such, there is a real genuine need to change the defense. The criminal “*Actus Reus*” of e-criminals are maliciously achieved through different IT software programs known as, *inter alia*, viruses, malwares, Trojans, spywares, hackers, DDoS attacks, spams, SQL injections ... They are uncountable and what is unknown in the “Dark Internet” is more and more. Every

day we are victims of new grave dangerous IT e-crimes. The fierce epidemic is already there attaching every where.

There is urgent need to work hard and fast to face cybercrimes as the damages are increasing and very frustrating to all. In this respect, there are drastic steps to be taken by all. In addition to the personal level, there are further steps to be undertaken by Governments and the whole community is required to create water-tight defensive and legal strategy, otherwise the future is at great unwarranted risk.

To achieve an effective control on cybercrimes all steps, being small or big, are to be undertaken, well presented and properly implemented. As a rule, we need to know that no place is attackproof. E-criminals could reach any place any where any time. No string castke to hide in, therefore as protection, strong preventive measures are needed such as firewalls, encryption, re-encryption, frequent security check-ups, etc..

No doubt, IT revolution is strongly needed for an advanced e-future and we need to accommodate and live with its pros and cons.. However, strong technical legislative positions against cybercrimes is a big must. Let's work tirelessly for this and we can effectively minimize ecrimes and defeat the masterminds, further more, to bebenefit from the fruits coming from the new e-technology.

إيطاليا تفرض ضريبة غير متوقعة على أرباح البنوك بنسبة ٤٠٪ وتوتر في الأسواق المالية¹

يورونيوز

اعتبر ماتيو سالفيني، وزير النقل، في مؤتمر صحافي مساء الإثنين، أن هذه الخطوة تعدّ مقياساً "للعادلة الاجتماعية"، مصوباً النار على البنك المركزي الأوروبي لكونه "المسؤول عن تحديد أسعار الفائدة، بدلاً من البنوك نفسها".

والمسوِّغ من هذه الزيادات هو مكافحة التضخم، والمساهمة بتمويل الإعفاءات الضريبية ومساعدة مالكي المنازل لأول مرة في الحصول على قروض عقارية، على ما قاله سالفيني.

أكّد وزير النقل أن "الضريبة الجديدة يمكن أن تدر مبالغ ضخمة"، لكنّه لم يستطع تحديد مقدارها، مشيراً إلى أن هذا الإجراء اقترحه وزير المالية جيانكارلو جيورجيتي، الذي لم يحضر المؤتمر الصحفي للإعلان عنه.

وتابع سالفيني "دعونا لا ندخل في مزايا الأرقام"، "ما عليك سوى إلقاء نظرة على أرباح الربع الأول للبنوك لترى أننا لا نتحدث عن حفنة من الملايين، ولكن ربما نتحدث عن عدة مليارات". ويأتي هذا الإعلان المفاجئ، تحويلة إلى التشريع والموافقة عليه من قبل البرلمان الإيطالي، حيث تتمتع الحكومة اليمينية بأغلبية مريحة.

وقال ولفانجو بيكولي، الرئيس المشارك في شركة تينيو للاستشارات، في بيان "من المتوقع على نطاق واسع أن تقاوم البنوك الإجراء خلال العملية البرلمانية، لكن داخل الائتلاف الحاكم هناك عنصر قوي يدعم هذه الخطوة. من المرجح أن يتم الطعن في الضريبة بأثر رجعي في المحاكم".

يرى المحللون إنّه من المحتمل أن يبلغ حجم الضرائب ما لا يقل عن ملياري يورو، وقد يكون أكثر من ذلك بكثير.

ارتفاع كبير في الأرباح

¹ يورونيوز، 08/08/2023، رابط

شهدت البنوك الإيطالية على غرار البنوك الأوروبية ارتفاعاً لصافي دخل الفوائد في أعقاب رفع أسعار الفائدة، بدون زيادة مكافآت الحسابات الجارية لعملائها.

وسجل بنك "إنتيزا سانباولو" ارتفاعاً في صافي أرباحه بنسبة ٨٠٪ إلى ٤.٢ مليارات يورو في النصف الأول من العام. ويتوقع أن يتجاوز صافي دخل الفوائد ١٣.٥ مليار يورو في عام ٢٠٢٣. وحقق منافسه "يونيكريدت" صافي أرباح قدره ٤.٤ مليارات يورو خلال ستة أشهر.

أثار فرض الضرائب على المصارف ردود فعل متباينة.

واعتبر الاتحاد الإيطالي لنقابات العمال CISL ذلك إجراء "عادلاً" يجب "توسيعه ليشمل شركات أخرى متعددة الجنسيات" في قطاعات الطاقة أو الرقمي أو حتى الخدمات اللوجستية.

في المقابل، قال فرانثيسكو غاليتي مؤسس شركة "بوليسي سونار" الاستشارية "إنها ضريبة مثيرة للجدل" ويبدو أنها مستلهمة من إسبانيا، منتقداً "إجراء شعبياً بامتياز".

وفرضت الحكومة اليسارية الإسبانية العام الماضي ضريبة استثنائية على البنوك تسري في ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ مما أثار انتقادات البنك المركزي الأوروبي الذي أبدى خشيته من "عواقب سلبية محتملة" على القطاع.

تداعيات الخطة

انخفضت أسهم UniCredit بأكثر من ٧٪، وانخفض سهم Intesa Sanpaolo بأكثر من ٨٪، وانخفض سهم Banco BPM بأكثر من ٨.٥٪، وانخفض كل من Banca و BPER و MPS بما يزيد عن ١٠٪ في التعاملات المبكرة في بورصة ميلانو.

لم يعلّق إتحاد البنوك الإيطالية علناً بعد على الضريبة التي يبدو أن إعلانها شكّل صدمة للبنوك. ورجّح المحللون إلى إمكانية محاولة البنوك تغيير الاقتراح أو الطعن فيه أمام المحكمة إذا ما أقرّه البرلمان.

سجّلت البنوك الإيطالية الخمسة الكبرى أرباحاً صافية مجمعة بنحو ١٠.٥ مليار يورو (١١.٥ مليار دولار) في النصف الأول من العام، بزيادة ٦٤٪ عن نفس الفترة من عام ٢٠٢٢، وفقاً لوكالة التصنيف الائتماني DBRS Morningstar. وأشار إلى ارتفاع دخل الفوائد والرسوم المرنة وإدارة التكاليف.

وألقى الانخفاض في أسهم البنوك الإيطالية بثقله على البنوك الكبرى على نطاق أوسع في الأسواق الأوروبية، حيث انخفض كل من دويتشه بنك الألماني وبي إن بي باريبا الفرنسي وسوسيتيه جنرال وإتش إس بي سي البريطاني وبانكو سانتاندر الإسباني في التعاملات المبكرة بعد الظهر.

رفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة تسع مرات متتالية في حملته للقضاء على التضخم المرتفع، الذي أطلقه ارتفاع أسعار الطاقة بعد غزو روسيا لأوكرانيا، ودعم سلسلة التوريد مع تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة فيروس كورونا.

كانت الضريبة المصرفية هي البند الأخير الذي تم الإعلان عنه في سلسلة من الإجراءات التي اتخذها مجلس الوزراء الإيطالي في اجتماعه الأخير قبل توقف الصيف، بدءاً من إنهاء العزلة الإلزامية لحالات COVID-19 إلى قرار بزيادة عدد سيارات الأجرة التي يمكنها العمل.

البنوك مستهدفة

إيطاليا ليست الدولة الأولى التي تجمع الأموال من البنوك، حيث يجد المقرضون أنفسهم بشكل متزايد هدفاً سياسياً لعدم تمرير الأرباح من معدلات الفائدة المرتفعة.

ضربت الحكومة اليسارية في إسبانيا بنوكها بضريبة غير متوقعة في تشرين الثاني / نوفمبر، وكان من المتوقع أن تجمع 3 مليارات يورو.

المجر أيضاً تحت إشراف اليمين المتطرف فيكتور أوربان استهدفت بنوكها.

في حين أن المقرضين في المملكة المتحدة لا يواجهون ضريبة، فقد حثت حكومة المحافظين البنوك على مطالبتهم بمساعدة حاملي الرهن العقاري المتعثرون وتمير معدلات ادخار أعلى.

يُنظر إلى البنوك على أنها أحد الفائزين الاقتصاديين القلائل حيث ترفع البنوك المركزية أسعار الفائدة في محاولة للسيطرة على التضخم.

العقد الإلكتروني وتطبيقاته المعاصرة

ابراهيم بوحمرة

عرف العالم المعاصر تقدما علميا وتقنيا وتكنولوجيا لم يسبق له مثيل خاصة في مجال المعلومات ووسائل الاتصال الرقمية، مما أدى إلى إنشاء عقود مالية مُستحدثة في المبادلات التجارية المحلية والدولية والمعاملات المالية والمصرفية المعاصرة غير معروفة في الفقه الإسلامي منها: العقد الإلكتروني.

ما المقصود بالعقد الإلكتروني؟ وما هي مجالات تطبيقاته المعاصرة؟ وما تكييفه الفقهي؟ وتفصيل متعلقات هذا المقال يمكن رصدها من خلال ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالعقد الإلكتروني

أولا: التعريف بالعقد الإلكتروني في الاصطلاح المعاصر

العقد الإلكتروني هو اتفاق يتلاقى فيه الإيجاب بالقبول على شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بعد، وذلك بوسيلة مسموعة مرئية بفضل التفاعل الموجب والقابل⁽¹⁾. وعليه فإن هذا العقد يندرج ضمن زمرة العقود المبرمة عن بُعد حسب جميع التشريعات والقوانين الدولية المنظمة لعقود التجارة الإلكترونية⁽²⁾ العالمية، ويتميز على باقي العقود العادية – التي لا تُبرم إلكترونيا – ببعض الخصوصيات منها:

- عدم وجود مجلس عقد مادي بين الأطراف أثناء تبادل التراضي.
- صدور الإيجاب واقتران العرض به يتم بطريق سمعي بصري عبر شبكة المعلومات والاتصالات الدولية بالتفاعل بين طرفين يضمهما مجلس واحد حكمي افتراضي.
- أن أطراف العقد موجودون في أماكن مختلفة.
- أن المبيع لا يمكن رؤيته والحكم عليه تماما إلا بعد الحصول عليه وتسلمه⁽³⁾.

ثانيا: تعريف العقد الإلكتروني في القانون المغربي

(1) خصوصية التعاقد عبر الإنترنت لأسامة مجاهد، ص: 23.
 (2) التجارة الإلكترونية: هي عملية تبادل السلع والخدمات بغرض الربح عبر الوسائل الإلكترونية، ينظر: الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية لعبد الرحمان السند، ص: 117.
 (3) الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية، ص: 125-126.

اهتم المشرع المغربي على غرار باقي التشريعات الدولية والعربية بإصدار قانون تمّ بموجبه تنظيم المعاملات الإلكترونية منذ سنة: ٢٠٠٧ م⁽¹⁾، مما يوضح انخراط المغرب في تكنولوجيا وسائل وتقنيات الاتصال الرقمية من أجل تسهيل عمليات التبادل التجاري الإلكتروني.

وقد عرّف المشرع المغربي العقد الإلكتروني بما يلي: «العقد المبرم بشكل إلكتروني والموجه بطريقة إلكترونية يمكن أن يتم باستخدام الوسائل الإلكترونية، لوضع عروض تعاقدية أو معلومات متعلقة بسلع أو خدمات رهن إشارة العموم من أجل إبرام عقد من العقود»⁽²⁾.

المطلب الثاني: التطبيق المعاصر بوساطة العقد الإلكتروني عبر الإنترنت

قبل التطرق للتطبيق المعاصر المتعلق بالبيع بوساطة العقد الإلكتروني، أود التنبيه إلى أن هذا العقد يختص بجميع أنواع البيوع المتداولة في الفقه الإسلامي وهي: بيع الأعيان وبيع المنافع وبيع الموصوف في الذمة، وأن التطبيق المعاصر للعقد الإلكتروني في هذا المقال سيقترن على نموذج من بيع الأعيان باعتباره الأصل الغالب في البيوع.

مما لا شك فيه أن العقد الإلكتروني يُعدّ من العقود المالية المستحدثة التي اعتمدها القوانين والتشريعات الدولية والعربية والمنظمات العالمية، وأن البيوع المتعلقة به هي الأكثر شيوعاً في المعاملات المالية والتجارية المعاصرة، وأن هذا العقد يُعدّ من العقود العملاقة لعدة اعتبارات منها: أنه غطّى سائر أقطار المعمور جغرافياً، وعمّ مختلف الشرائح الاجتماعية لساكنة العالم بشرياً، وتتجلى أهميته في الأطراف المتعاقدة فيه؛ حيث يتم التعاقد في العقد الإلكتروني بين مختلف دول العالم في عمليتي الاستيراد والتصدير، وبين المقاولات فيما بينها، وبين الإدارات والمؤسسات العمومية للدولة من جهة والمقاولات الخاصة من جهة ثانية، وبين سائر أفراد المجتمعات وغيرهم من الأطراف المتعاقدة، ويختص هذا العقد بالتجارة الإلكترونية، ويعتمد في مبادلاته التجارية على استخدام التقنيات الحديثة لوسائل الاتصال، وعلى رأسها شبكة المعلومات العالمية «الإنترنت»⁽³⁾.

(1) ظهير شريف رقم 01-07-129 الصادر رفي 30 نونبر 2007م، بتنفيذ القانون رقم 05.53 المتعلق بالتبادل الإلكتروني، وقد صدر بالجريدة الرسمية عدد 5584 بتاريخ 6 دجنبر 2007م، ص: 3879.

(2) قانون رقم: (05.53) المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، الفصل: 3-65، ص: 04.

(3) الإنترنت اختصار لعبارة International Net Work وتعني الشبكة العالمية وهي عبارة عن مجموعة كثيرة من أجهزة الحاسب الآلي حول العالم، ينظر الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية، ص: 33.

ولبيان ما يتعلق بالتطبيقات المعاصرة، سيتم التركيز على البيوع الأكثر شيوعاً في المعاملات المالية والتجارية المعاصرة، وهي بيوع الأعيان.

ومعلوم أن بيع الأعيان بواسطة العقد الإلكتروني عبر الإنترنت يتم في مجلس افتراضي وغالبا ما تكون السلعة المباعة غائبة عن المشتري؛ لأن هذه الأنواع من العقود يتم إبرامها عن بعد؛ نظرا لكون المتعاقدين متواجدين في أماكن مختلفة، كما أن القبول والإيجاب يتم بطريق سمعي بصري عبر شبكة المعلومات الانترنيت، لذلك فإن السلعة المباعة لا يمكن رؤيتها والحكم عليها إلا بعد تسلمها من المشتري، ويجب أن تكون مطابقة للصفات الواردة في العقد المبرم إلكترونياً.

ومن الأعيان المباعة التي يتم بيعها بواسطة العقد الإلكتروني عبر شبكة المعلومات الإنترنت: الهواتف النقالة وأجهزة الكمبيوتر وآلات الغسيل والأحذية والملابس وما إلى ذلك من الأعيان.

وتتم عملية البيع عبر شبكة الإنترنت بعرض بضاعة ما في موقع من المواقع، ويتم اختيار البضاعة المعروضة من لدن المشتري، وبعد التوافق والتراضي على ثمنها، يرسل المشتري الثمن للبائع الذي يرسل البضاعة للمشتري بعد تسلمه الثمن، وللمشتري خيار الرد في حالة عدم مطابقة البضاعة للأوصاف المذكورة في العقد، كما يجب على البائع أن يصف السلعة المعروضة بأدق تفاصيلها للمشتري، وهذا ما قرره جميع التشريعات القانونية العربية والدولية المنظمة لعقود التجارة الإلكترونية التي تركز على مراعاة أوصاف المبيع بدقة متناهية كما نص على ذلك القانون الفرنسي الذي أكد على: «وجوب تحديد الصفات الرئيسية للسلع المعروضة»⁽¹⁾.

ويُشترط في السلعة المباعة عبر شبكة الإنترنت أن تكون موافقة لضوابط الشرع في الفقه الإسلامي⁽²⁾، كما نصت معظم القوانين والتشريعات العربية والدولية على أن يكون المعقود عليه (السلعة المباعة) مشروعاً في قوانينها وألا يخالف النظام العام، وهذا ما تبناه كل من القانون المصري والفرنسي وكذلك الأمريكي⁽³⁾.

(1) العقد النموذجي الفرنسي للتجارة الإلكترونية الفقرة الأولى من البند الرابع الموسوم بالصفات الرئيسية للأمر والخدمات المعروضة، بتاريخ 30 أبريل 1998.

(2) ينظر شروط المعقود عليه (المبيع) في كتب فقه المعاملات المالية المعاصرة باب البيوع.

(3) خصوصية العقد الإلكتروني، ص: 64.

وإذا كان جماهير فقهاءنا من الحنفية والمالكية والحنابلة قد أجازوا بيع الأعيان الغائبة على الصفة بشرط خيار الرد للمشتري – بعد رؤيته المبيع – بحيث يمكنه رد المبيع في حالة عدم مطابقته للأوصاف الواردة في العقد، فإن القوانين الدولية والعربية نَحَتْ نفس المنْحَى في السلع المباعة في العقد الإلكتروني، حيث جعلت للمشتري خيار الرؤية، فإن كان المبيع مطابقاً للأوصاف التي أقرها البائع أمضى العقد وإلا فله فسخه.

والحاصل أن فقهاءنا الأعلام قد راعوا في بيوع الأعيان الغائبة على الصفة مصلحة المشتري، وجعلوا تنفيذ العقد متوقفاً على رؤيته، وأثبتوا له حقَّ الخيار بعد رؤية العقود عليه، وتخييره بين تنفيذ العقد أو إلغائه، تحقيقاً للمساواة بين طرفي العقد، ويُعدُّ هذا إحدى اللبنات الأساسية الذي أُنْبَتَ عليه العديد من الصور والتطبيقات المعاصرة لكثير من العقود المالية المُستجِدَّة التي اعتمدها القوانين والتشريعات الدولية والعربية والمنظمات العالمية.

المطلب الثالث: التكييف الفقهي للعقد الإلكتروني

مما لا شك فيه أن التقدم التكنولوجي واكمه تطور في وسائل الاتصال في عصرنا، مما أدى إلى إبرام كثير من عقود البيع بوساطة تقنيات وآلات الاتصال الحديثة أبرزها العقد الإلكتروني الذي يتم عبر شبكة الإنترنت، ويتعلق هذا العقد عامة بالتجارة الإلكترونية.

فما هو الحكم الشرعي لهذا العقد؟ وما تكييفه الفقهي؟

لقد صدرت في هذا العقد قرارات المجامع الفقهية وهيئات المعايير الشرعية، واتفقت على جوازه أذكر من ذلك:

أولاً: قرار مجمع الفقه الإسلامي

قد بحث هذا الموضوع وأصدر قراره رقم: (٥٤ / ٣ / ٦) المتعلق بإجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة ومنها شبكة الإنترنت وجاء في القرار: «نظراً إلى التطور الكبير الذي حصل في وسائل الاتصال وجريان العمل بها في إبرام العقود لسرعة إنجاز المعاملات المالية والتصرفات، وباستحضار ما تعرض له الفقهاء بشأن إبرام العقود بالخطاب والكتابة وبالإشارة وبالرسول، وما تقرر من أن التعاقد بين الحاضرين يشترط له اتخاذ المجلس – عدا الوصية والوكالة – وتطابق الإيجاب والقبول، وعدم صدور ما يدل على إعراض أحد العقادين عن التعاقد، والموالاتة بين الإيجاب والقبول بحسب العرف، وقرر ما يلي:

- ١- إذا تم التعاقد بين غائبين لا يجمعهما مكان واحد، ولا يرى أحدهما الآخر معاينة، ولا يسمع كلامه، وكانت وسيلة الاتصال بينهما الكتابة أو الرسالة، وينطبق ذلك على البرق والتلکس والفاکس وشاشات الحاسب الآلي (الكمبيوتر)، ففي هذه الحالة ينعقد العقد عند وصول الإيجاب إلى الموجه إليه وقبوله.
- ٢- إذا تم التعاقد بين طرفين في وقت واحد وهما في مكانين متباعدين وينطبق هذا على الهاتف واللاسلكي فإن التعاقد بينهما يعتبر تعاقداً بين حاضرين وتطبق على هذه الحالة الأحكام الأصلية المقررة لدى الفقهاء.
- ٣- إذا أصدر العارض بهذه الوسائل إيجاباً محدد المدة يكون ملزماً بالبقاء على إيجابه خلال تلك المدة، وليس له الرجوع عنه.
- ٤- إن القواعد السابقة لا تشمل النكاح لاشتراط الإشهاد فيه، ولا الصرف لاشتراط التقابض، ولا السلم لاشتراط تعجيل رأس المال.

٥- ما يتعلق باحتمال التزيف أو التزوير أو الغلط يرجع فيه إلى القواعد العامة للإثبات^(١).

يمكن أن نستشف من القرار أنه استند للقول بمشروعية العقود الإلكترونية إلى قاعدة مقاصدية مفادها: أن للوسائل حكم المقاصد؛ على اعتبار أن هذه الوسائل الحديثة وعلى رأسها الإنترنت لا يترتب عليها محذور شرعي، وتحقق مصالح اقتصادية ومالية واجتماعية مهمة، كما أنها تُفضي إلى تحقيق مقاصد شرعية تتمثل في التعاقد بالعقود الإلكترونية التي أصبحت تُشكّل عصب المبادلات التجارية العالمية بين دول العالم في عصرنا الراهن.

ثانياً: المعيار الشرعي رقم ٣٨ المتعلق بأحكام المعاملات المالية بالإنترنت

يتناول هذا المعيار بيان الأحكام المتعلقة بإبرام العقود المالية باستخدام شبكة الإنترنت، وبيان التكييف الفقهي لإبرام هذه العقود، وقد نص على ما يلي: «يجوز إبرام العقود المالية بوساطة الإنترنت، وتخضع العقود التي تبرمها المؤسسات مع عملائها عن طريق الإنترنت للقواعد العامة للمعاملات المالية في الشريعة الإسلامية»^(٢).

(١) مجمع الفقه الإسلامي بمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورة مؤتمره السادس من 14 إلى 20 مارس 1990م، مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد السادس: 2/785، 20 مارس سنة 1990م.

(٢) المعيار الشرعي رقم: 38، المتعلق بأحكام المعاملات المالية بالإنترنت، البند: 2/2، ص: 961.

وعَلَّقَ الخبير الاستشاري في المعاملات المالية المعاصرة د. حسين شحاتة (رحمه الله) على نصِّ هذا المعيار بقوله: «مُسْتَنَدُ جواز إبرام العقود المالية بوساطة الإنترنت أنه لا يترتب على ذلك محذور شرعي، وأن العقود التي تُبرَمُ بوساطة الإنترنت لا تختلف عن العقود التي تُبرَمُ بالطرق التقليدية إلا من جهة وسيلة إبرامها، وأنه إذا كان الأصل في العقود الإباحة ما دامت تخلو مما يصادم قواعد المعاملات في الشريعة الإسلامية، فإن الأصل في وسائل إبرام العقود الإباحة أيضا ما دامت الوسائل تتحقق بها المتطلبات الشرعية لإبرام العقود»⁽¹⁾.

(1) التجارة الإلكترونية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية لحسين شحاتة، ص: 41.

هدية العدد: كتاب معين الأحكام فيما يتردد بين الخصمين من

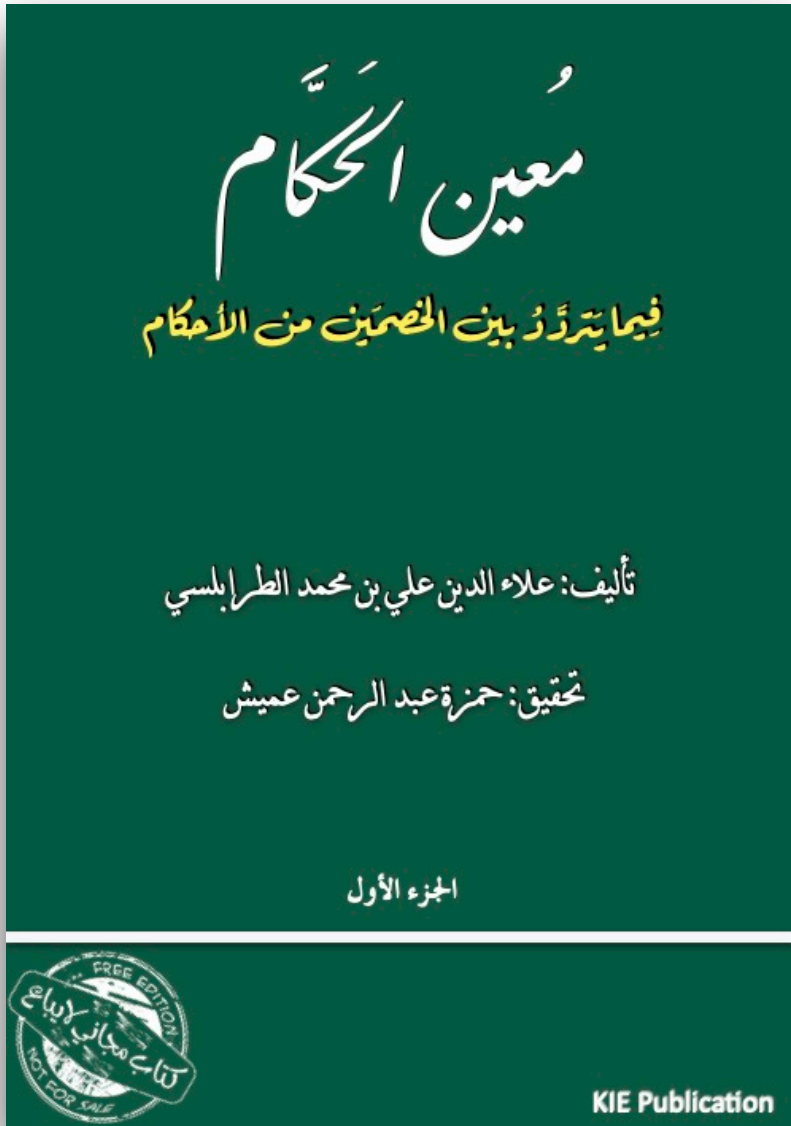
الأحكام

الجزء الأول

تأليف: علاء الدين علي بن محمد الطرابلسي

تحقيق: حمزة عبد الرحمن عميش

[رابط تحميل الجزء الأول](#)



إن تنظيم شؤون الحياة والعلاقات الاجتماعية بين الناس لا يتم إلا على نحو صحيح في ميزان العدل الإلهي والمنطق البشري، وإن الفقه الإسلامي الذي كان وما يزال موضع اعتزاز وفخر وتقدير بين أنواع الفقه العالمي خير صورة عملية للمسلمين.

وهذا الكتاب لا غنى عنه لأي شخص تصدر للفتوى أو العمل القانوني أو حتى التحكيم بين الناس لما في فائدة جمه ولكثرة المسائل التي تعرض لها هذا الكتاب.

هدية العدد: كتاب معين الأحكام فيما يتردد بين الخصمين من

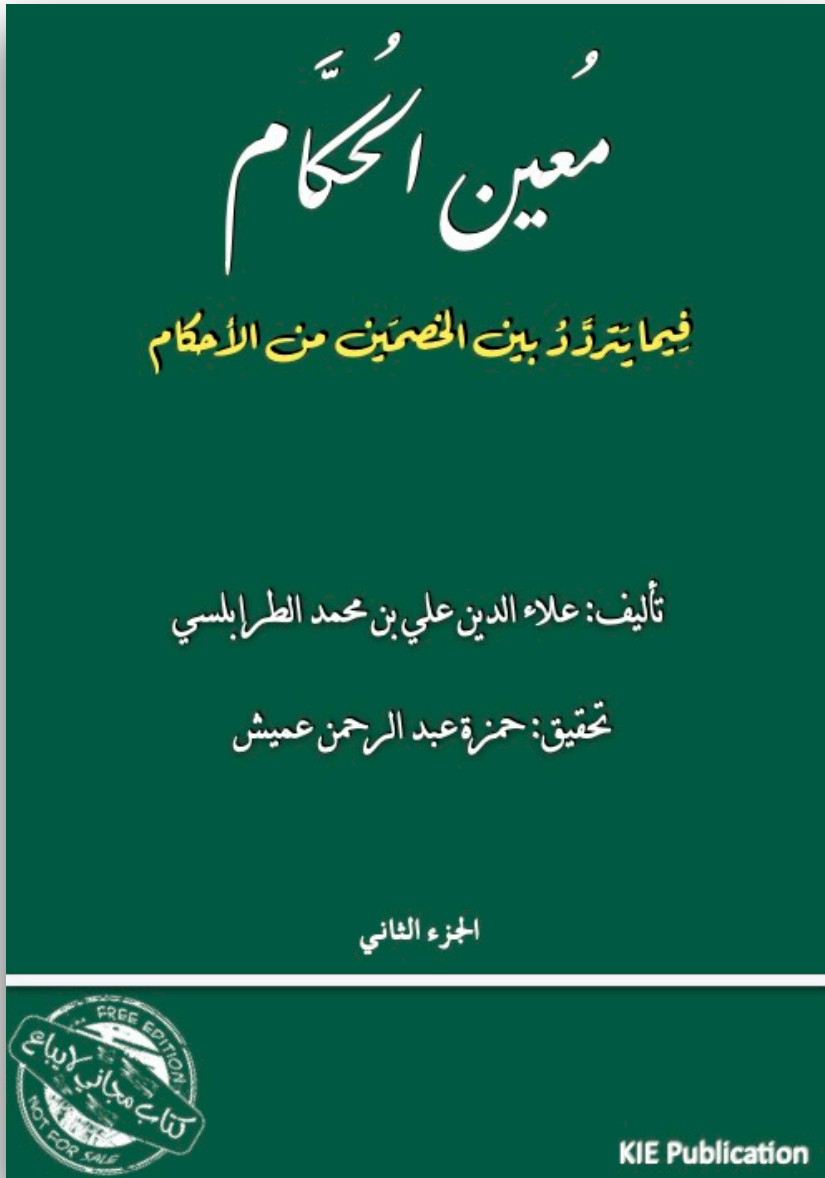
الأحكام

الجزء الثاني

تأليف: علاء الدين علي بن محمد الطرابلسي

تحقيق: حمزة عبد الرحمن عميش

[رابط تحميل الجزء الثاني](#)



إن تنظيم شؤون الحياة والعلاقات الاجتماعية بين الناس لا يتم إلا على نحو صحيح في ميزان العدل الإلهي والمنطق البشري، وإن الفقه الإسلامي الذي كان وما يزال موضع اعتزاز وفخر وتقدير بين أنواع الفقه العالمي خير صورة عملية للمسلمين.

وهذا الكتاب لا غنى عنه لأي شخص تصدر للفتوى أو العمل القانوني أو حتى التحكيم بين الناس لما في فائدة جمه ولكثرة المسائل التي تعرض لها هذا الكتاب.



التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديد ما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوبي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوبي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوبي).

<https://arbit.kantakji.com>





موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

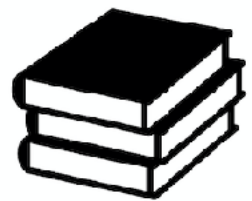
هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين في تخصص الزكاة ومحاسبتها. تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق المعايير الإسلامية. لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات و صرفها على المستحقين.



الأخبار الزكوية



حساب الزكاة



مكتبة الزكاة

